الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

مشروع لمذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص مالية و بنوك

بعنوان:

طرق تسيير مخاطر القروض البنكية

- دراسة حالة بنك التنمية المحلية تلمسان -

أعضاء لجنة المناقشة:

بوثلجة عبد الناصر	أستاذ بجامعة تلمسان	رئيسا.
بن بوزيان محمد	أستاذ بجامعة تلمسان	مشرفا.
غربي ناصر صلاح الدين	أستاذ بجامعة تلمسان	ممتحنا.

من إعداد:

- موساتي سارة.

- غانمي هشام.

السنة الدراسية 2017-2018

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز ما يملك المرء إلى من كان سببا في وجودي و كرسا حياتهما لخدمتي و نجاحي إلى قرة عيني "الوالدين الكريمين".

إلى أمي العزيزة التي غمرتني بدعائها و شجعتني على المواصلة.

إلى جدي و جدتي شفاهم الله و عافاهم.

إلى أجدادي رحمهم الله.

إلى كل أفراد عائلة "موساتي" و "كسوري".

إلى كل أفراد عائلة "غانمي".

إلى كل أصدقائي و بالأخص "وسام أمينة" "متيوي جيلالي" "مطالسي عماد" "محمدي زكرياء" "كحلي اسماعيل".

إلى كل طالب علم و فاعل خير.

إلى كل من يحملهم قلبي و لا تسعهم مذكرتي.

كلمة الشكر

بسم الله و الحمد لله و السلام على رسول الله صلى الله عليه و سلم.

بداية أشكر الله الهادي لسواء السبيل على نعمة التوفيق.

أتقدم بجزيل الامتنان إلى كل من قدم يد العون من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل، جزآهم الله عني كل خير، و أخص بالذكر هنا الأستاذ "عياد سيدي محمد"، الأستاذ "بن لدغم فتحي" و الأستاذ "بن بوزيان محمد" لتفضله بالإشراف على هذا العمل و على حضوره معي في كل خطوة خطوتها في هذا الانجاز بكل حكمة و تواضع.

و إلى مديرة "بنك التنمية المحلية"

و لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع و إلى كل من دعا لنا بدعوة صادقة من قريب أو بعيد.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات.....أ.

قائمة الجداول.....ث.

قائمة الملاحق.....ح.

المقدمة العامة.....ذ.

الفصل الأول الأدبيات النظرية

مقدمة الفصل الأول.....2.

المبحث الأول: التمويل و عدم تماثل المعلومات.....3-7.

المطلب الأول: مفهوم التمويل.....3.

المطلب الثاني: أشكال التمويل.....3-4.

المطلب الثالث: عدم تماثل المعلومات.....4-7.

المبحث الثاني: القروض البنكية.....7-

المطلب الأول: تعريف القرض البنكي.....7.

المطلب الثاني: خصائص القروض البنكية.....8-9.

المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية.....9-14.

المطلب الرابع: إجراءات منح القروض البنكية.....15-16.

المبحث الثالث: مخاطر القروض البنكية.....16-

المطلب الأول: تعريف خطر القرض البنكي.....16.

المطلب الثاني: أنواع مخاطر القروض.....16-18.

المطلب الثالث: كيفية الحد من خطر القرض.....18-19.

المبحث الرابع: طرق تسيير مخاطر القروض البنكية.....19-27.

المطلب الأول: طريقة التحليل المالي.....19-23.

المطلب الثاني: طريقة القرض التنقيطي.....23-26.

المطلب الثالث: طريقة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية.....26-27.

خاتمة الفصل الأول.....28.

الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية

مقدمة الفصل الثاني.....30.

المبحث الأول: الدراسات السابقة.....31-43.

المبحث الثاني: الملخص.....43-45.

خاتمة الفصل الثاني.....46.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

مقدمة الفصل الثالث.....48.

المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية.....49-56.

المطلب الأول: مفهوم بنك التنمية المحلية.....49.

المطلب الثاني: مهام بنك التنمية المحلية.....49-50.

المطلب الثالث: أهداف بنك التنمية المحلية.....50.

المبحث الثاني: دراسة ملف قرض استثماري في وكالة بنك التنمية المحلية.....50-

المطلب الأول: دراسة ملف القرض.....50-51.

المطلب الثاني: تقييم المؤسسة طالبة القرض.....51.

المطلب الثالث: التحليل المالي و تقييم مشروع موضوع القرض.....51-56.

خاتمة الفصل الثالث.....57.

الخاتمة العامة.....58.

قائمة المراجع.....61.

الملاحق.....64.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	رأس المال العامل	52
2	احتياجات رأس المال العامل	52
3	الخزينة	53
4	الاستقلالية المالية	53
5	نسبة القدرة على التسديد	54
6	نسبة السيولة العامة	54
7	نسبة السيولة الجاهزة	55
8	فترة السداد	56

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	ورقة لجنة الائتمان	65
2	البيانات المالية و المحاسبية	66
3	رأي البنك	67
4	التدفق النقدي	68
5	الضمانات المقترحة	69
6	فترة السداد	70

المقـــــدمـــــــة

المقدمة العامة:

في ظل التحديات التي يشهدها اقتصاد الجزائر و مع التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية ، أصبح من الضروري للجزائر النظر في جهازها المصرفي و إدخال عليه تعديلات تتماشى مع تطورات المؤسسات المصرفية و النقدية، وعلى غرار هذا ظهرت مؤسسات مصرفية تحث اسم البنوك التنموية، و التي تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و دعم المشاريع التنموية المثمرة التي تكون من منطلق الهدف الذي أنشئ هذا البنك من أجله، حيث يلعب بنك التنمية المحلية دورا فعالاً في تشجيع التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة و المندرجة ضمن مجالات الصناعة و الزراعة و الثروة الحيوانية و السمكية و السياحة و التعليم و الصحة و المكاتب المهنية و الحرف التقليدية و غيرها من المشاريع.

بحيث تقوم هذه البنوك بتقديم قروض لإقامة مشاريع تنموية بمختلف مجالاتها سواء كانت مشاريع جديدة أو ضمن توسعة المشاريع القائمة، حيث يعمل بنك التنمية على تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كذا الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية (ANSEJ، CNAC، ANGEM)، بحيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد.

إن شروع البنك على منح قرض لزبون ما تتوقف على مدى الثقة التي يظهرها هذا الأخير من خلال مركزه المالي و نوع المشروع المراد تمويله و كذا الضمانات الممنوحة من قبله، حتى يتفادى البنك من كل أنواع المخاطر و ما ينجر عنها من خسائر مادية كانت أم معنوية.

و لكن هناك مشاكل عديدة تحدث جراء عمليات الإقراض و كيفية استرجاع تلك الأموال عند حلول تاريخ الاستحقاق مما أدى إلى البنك الدخول إلى التعثر المالي حيث تم منح ضمانات وهمية من طرف أو غير كافية الزبائن، مما أدى البنك إلى التعرض لمتاعب نقدية لدرجة فقدانها ثقة زبائنها فيها، فلهذا يعتبر التحصيل المصرفي للقروض هو أكثر شيء يشغل مسؤولي البنك.

حيث تقوم البنوك بعدة إجراءات من أجل تسيير المخاطر القروض المصرفية تمكنها من اتخاذ القرار إما قبول القرض أو رفضه و من هن يمكننا طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

- ما هي الإجراءات، الآليات و الطرق التي تتبعها البنوك من أجل تسيير مخاطر القروض البنكية؟

الفرضيات:

- تعد الضمانات عنصرا أساسيا لعملية منح القروض فهي تعتبر الغطاء القانوني لحقوق البنك و وسيلة للحصول على القرض.
- المشكل الأساسي للبنوك يكمن في المخاطر التي تواجهها عندما تقوم بمختلف عمليات الإقراض.

أسباب اختيار الموضوع:

كون هذا الموضوع يندرج ضمن تخصصنا "مالية و بنوك".

الصعوبات العلمية:

صعوبة وجود كتب في الطرق الإحصائية لتسيير خطر القرض.

أهداف الدراسة:

- التعرف على ماهية البنوك و أنواع القروض التي تمنحها.
- معرفة المخاطر الناتجة عن تمويل المشاريع.
- التعرف على الإجراءات و الطرق التي يسير بها البنك مخاطر القروض المصرفية.
- التعرف على نشاطات البنوك و اكتساب الخبرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية بحثنا في محاولة معرفة ظاهرة معينة باتت تهدد النشاط البنكي و المتمثلة في مجموعة من المخاطر التي تتواجد بتواجد أي عملية إقراضية حيث هذه الأخيرة تعتبر من العمليات المربحة و المورد الأساسي بالنسبة للبنك فيتوجب على هذا الأخير مراعاة النظم و المقاييس من أجل التقليص من هذه المخاطر و تأثيرها على النشاط البنكي.

حدود الدراسة:

تمت هذه الدراسة في بنك التنمية المحلية بتلمسان في أفريل 2018.

المنهج المتبع:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و معرفة صحة الفرضيات اعتمدنا على :

المنهج الوصفي من أجل وصف البنوك، القروض و المخاطر المترتبة عن القروض البنكية، و المنهج التحليلي في تحليل طرق تسيير مخاطر القروض البنكية في الفصل النظري و فصل الدراسة الميدانية.

هيكل البحث:

لقد قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية و قسمناه إلى أربع مباحث :

المبحث الأول : التمويل و عدم تماثل المعلومات

المبحث الثاني : القروض البنكية

المبحث الثالث : مخاطر القروض البنكية

المبحث الثالث : طرق تسيير مخاطر القروض البنكية

أما في الفصل الثاني تحدثنا عن الأدبيات التطبيقية و قسمناه إلى مبحثين :

المبحث الأول : الدراسات السابقة

المبحث الثاني : ملخص الدراسات

و في الأخير تطرقنا إلى الدراسة الميدانية في بنك التنمية المحلية و تحدثنا عنه في مبحثين :

المبحث الأول : تقديم بنك التنمية المحلية

المبحث الثاني : دراسة ملف قرض استثماري في وكالة بنك التنمية المحلية

الفصل الأول

تمهيد الفصل الأول:

إن المهمة الرئيسية للبنك تتمثل في الوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي بحيث تقوم البنوك بجمع الودائع عن طريق ادخار الأموال الذي يقوم به زبائنها و منح تسهيلات مالية و تمويل مشاريع ومنح قروض الاستغلال...الخ، بحيث يتم تحقيق أرباح التي تمكنها من استمرارية نشاطاتها، و قبل منح تلك القروض يقوم البنك بعدة تحاليل و إجراءات كمعرفة مصداقية طالب القرض.

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى أربع مباحث:

المبحث الأول: التمويل و عدم تماثل المعلومات

المبحث الثاني: القروض البنكية

المبحث الثالث: مخاطر القروض البنكية

المبحث الرابع: طرق تسيير مخاطر القروض البنكية

I. التمويل و عدم تماثل المعلومات:

1. مفهوم التمويل:

من الناحية التقليدية هو عبارة عن الحصول على الأموال و استعمالها لتشغيل المشاريع و تطورها، أما من الناحية المعاصرة فيعتبر أحد المقومات الهامة التي تطور الجهة المنتجة و توسيعها، و يقصد به أيضا توفير المبالغ المالية اللازمة عند الحاجة إليها من أجل تطوير مشروع ما.[1]

و يقصد به من المنظور الضيق على أنه مجموع وسائل الإقراض التي تسمح للمؤسسة باستمرارية نشاطها، أما من المنظور الواسع يقصد به كل العمليات التي تبقى المؤسسة من خلالها قادرة على تغطية احتياجاتها من رؤوس الأموال.[2]

2. أشكال التمويل:

هناك عدة أشكال للتمويل نذكر منها ما يلي: [3]

أ. التمويل المباشر و التمويل الغير مباشر:

- **التمويل المباشر:**

هذا النوع يبين العلاقة المباشرة بين المقرض و المقترض و المستثمر دون تدخل أي وسيط مالي، و المقترضين في هذا النوع نجد مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية، بحيث المؤسسات بإمكانها الحصول على تمويل من مورديها و زبائنها و مؤسسات أخرى كما يمكن أن تكلم المدخرين إذا أرادوا استثمار أموالهم دون الارتباط بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة مباشرة كإصدار أسهم و سندات، أما الحكومة تلجأ إلى هذا النوع من التمويل عن طريق الإقراض من الأفراد و المؤسسات و ذلك من خلال إصدار سندات متعددة ذات مدة مختلفة تتراوح من ثلاثة أشهر إلى غاية سنة و من أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

- **التمويل الغير مباشر:**

هذا النوع يعبر عن الأساليب و طرق التمويل الغير مباشرة كالأسواق المالية، البنوك و كل مصدر مالي يتضمن وسطاء ماليين، بحيث يقوم هذا الأخير و البنوك بتجميع المدخرات المالية من وحدات الاقتصادية ذات الفائض و توزع على الوحدات الاقتصادية ذات العجز عند الطلب

---

[1] http://www.acc4arab.com
[2] https://www.ta3lime.com/showthread.php?t=5805
[3] http://www.acc4arab.com

عليها، و هناك أشكال أخرى في التمويل الغير مباشر تكون على شكل ضمانات تستعمل في عمليات الاستيراد و التصدير كالاعتماد و التحصيل المستندي.

ب. التمويل المحلي و التمويل الدولي:

- **التمويل المحلي:**

يعتمد هذا النوع على المؤسسات المالية و الأسواق المالية المحلية و يضم كل من القروض، الأوراق المالية و الأوراق التجارية...الخ و هذا النوع من التمويل يساعد قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

- **التمويل الدولي:**

يعتمد هذا النوع من التمويل على الأسواق المالية كالبورصات و على الهيئات المالية الدولية أو الإقليمية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و التعمير، إضافة إلى برامج تمويلية دولية تكون على شكل إعانات و استثمارات.

3. عدم تماثل المعلومات:

أ. مفهوم عدم تماثل المعلومات:

يقصد بها في السوق المالية عدم التصريح بالمعلومات الكافية لأحد أطراف الصفقة، الأمر الذي يمنعه من اتخاذ القرار السليم، بحيث يترتب عن ذلك ظهور مشكلتين : تحدث الأولى قبل إتمام الصفقة، و تسمى بمشكلة الاختيار العكسي، أما الثانية تحدث بعد إتمام الصفقة، و تسمى بمشكلة خطر سوء النية فتعبر حالة عدم تماثل المعلومات عن حالة عدم التأكد و وضعية المعلومات الغير كفؤة.[4]

ب. النظريات المفسرة لحالة عدم تماثل المعلومات:

هناك العديد من التدخلات التي حاولت تفسير السلوك المالي للمؤسسة الاقتصادية مع المتعاملين معها و الدائنين في ظل عدم تماثل المعلومات، و كان أول باحث في مجال عدم تماثل المعلومات أكرلوف AKERLOFF حيث كانت دراسته متخصصة في سوق السيارات المستعملة سنة 1970 و بعد ذلك قام سبانس SPENCE بدراسة أخرى في نفس المجال بالنسبة لسوق العمل سنة 1974 و توالتها دراسة ليلاند و بيل LELLAND et PYLE سنة 1977 و كذا دراسة روس ROSS في نفس السنة، و فيما يلي نحول إظهار النظريات المفسرة لحالة عدم تماثل المعلومات: [5]

---

[4] ياسين العايب, مخاطر عدم تماثل المعلومات بين قصور صيغ التمويل التقليدية و حلول الصناعة المالية الإسلامية, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة قسنطينة 2

[5] ياسين العايب, مرجع سبق ذكره

- **نظرية الوكالة:**

هذه النظرية مبنية على دعائم نظريات التنظيم، بحيث تؤكد أن مصالح الإدارة قد تتعارض مع مصالح المساهمين حتى و إن كان ذلك مرتبط بهدف تعظيم قيمة المؤسسة، على اعتبار أن هذا الهدف يتحقق ضمنيا من وجهة نظر هذه النظرية بتحقيق المصلحة الشخصية للإدارة، حيث أدم سميث ADAM SMITH هو صاحب علاقة الوكالة التي تتعلق بعدم كفاءة الشركات ذات الأسهم، التي تتم إدارتها من قبل عون غير مالك و بالنسبة له هذا العون غير محفز لإدارة أعمال لا يملكها إذ يتحصل هذا الأخير على أجر مهما كانت النتائج التي يحققها و الذي يتحصل عليه المساهمين و الملاك.

فيعرف كل من جونسون و ميكلينغ JENSEN et MECKLING الوكالة بأنها عقد يلزم شخص أو مجموعة من الأشخاص شخصا آخر أي العون بتنفيذ لصالحه وظائف مهما كان نوعها الأمر الذي يجعل هذا الأخير باتخاذ القرار، و يعرفها شارو CHARREAU على أنها كل اتفاق ينتج عن عقد بين طرفين.

و تنشأ علاقة الصراع و الوكالة عند اختيار هيكل تمويل معين بحيث تكون الغاية منه تخفيض تكاليف الوكالة، و يمكن تقسيم علاقات الصراع إلى ما يلي:

- ✓ **علاقة الوكالة بين المساهمين و الإدارة:**

تختلف نسبة امتلاك الإدارة لحقوق الملكية في المؤسسة باختلاف حجمها و الإطار القانوني لها، حيث تتراوح هذه النسبة من 0% إلى 100%، و يتغير سلوك الإدارة التي تمتلك نسبة 100% بعد تنازلها عن جزء من أسهمها حيث إذا تنازلت عن نسبة معينة من رأس المال و لتكن $(\alpha - 100\%)$ فهنا تتحصل على نسبة α كعائد من الأرباح المحققة و كلما كانت α ضئيلة كلما أثر ذلك على زيادة تكاليف الوكالة لأن الإدارة في هذه الحالة تهدف إلى تحقيق مداخل غير مالية (أثاث المكتب, شراء سيارات، توظيف مستخدمين جدد لتخفيف العبء ...) و حسب جونسون JANSEN تتبع الإدارة هذا السلوك لأنها لن تتحصل على العوائد المحققة إلاّ عند مساهمتها في رأس المال، كما يرى أن علاقة الوكالة قد تفقد المعنى الحقيقي لها في حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأن رأسمالها عادة ما يملكه شخص واحد و يكون هو الإدارة في آن واحد حيث تقوم هذه الأخيرة بإدارة أموالها و أموال العائلة.

و يرى ويترؤولغ WTTERWULGHE أن علاقة الصراع بين الإدارة و المساهم غير موجودة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلاّ إذا كانت تتميز بتطور سريع مما يفرض عليها أن تزيد من رأس مالها بشكل مستمر بحيث هذا النوع من المؤسسات تنفر البنوك تمويله نتيجة

احتمال العجز عن تسديد الدين، فتفضل إذن التمويل عن طريق فتح رأسمالها لمساهمين جدد فينشأ عندها علاقة الوكالة، أما بالنسبة للمؤسسات العائلية فإنهم يفوضون من يناوب عنهم في إدارة أملاكهم الموروثة نتيجة لانشغالهم بوظائفهم الأخرى.

✓ **علاقة الوكالة بين الإدارة–المساهم و الدائن:**

تؤدي الاستدانة إلى التقليل من تكلفة الوكالة لأموالها الخاصة، حيث أضاف جونسون JANSEN قيد آخر للاستدانة الذي يتمثل في الصراع بين الإدارة و المالك من جهة و المقرض من جهة أخرى فإذا أرادت الإدارة الاستثمار في مشاريع ذات درجة مخاطرة مرتفعة، فيقوم البنك قبل إبرام عقد اتفاقية القرض بالإجراءات و الضمانات المتمثلة في متابعة القرض و رقابة المدينين بهدف تجنبهم لاستعمال الأموال في مشاريع غير مرغوب فيها أو ذات درجة مخاطرة مرتفعة ليضمن استرداد أمواله، و ينشأ عن عملية الرقابة تكاليف للوكالة بين المقترض و الإدارة باعتبار هذه الأخيرة نائبا عن المساهم و بافتراض أنها تعلم بمردودية المشروع و مخاطره أكثر من المقرض، و بالتالي تعتبر كحامل للرهان للأموال المقترضة المخصصة للمشروع.

يرى روس ROSS أن أفضل آلية تعتمد عليها المؤسسة للابتعاد أو التخفيض من الصراع القائم بين المساهم و المقرض هي توزيع الخطر عن طريق إنتاج و بعث إشارات signalisation، غايتها مساهمة المؤسسة بالأموال الخاصة لتمويل المشروع إلى جانب الاستدانة و التي تنتج بدورها تكاليف ناتجة عن عدم تماثل المعلومات.

- **نظرية الإشارات:**

تعتمد عملية التشوير Signalisation بالهيكل المالي أساسا في نسبة الاستدانة و نسبة الأسهم المحازة من قبل الإدارة، بحيث هذه الأخيرة تقوم بتبليغ المعلومات المهمة للدائنين و المساهمين المستقبليين، الأمر الذي يسمح من تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات و تسمح بالحصول على التمويل الملائم في آن واحد.

- **نظرية التدرج في مصادر التمويل:**

إن أول من قدموا سياسة التمويل داخل المؤسسة عن طريق التدرج في مصادر التمويل المتاحة هم ماجلوف و مايرز MAJLUF et MYERS، وذلك بعدما طورا نموذج دونالدسون DONALDSON الذي قُدِّم سنة 1961، حيث أظهرا بأن المؤسسة إذا أصدرت أسهم جديدة من أجل تمويل مشروع معين في ظل عدم تناظر المعلومات قد تنخفض قيمة الأسهم لأن المساهمين الجدد ليس

باستطاعتهم تقدير المردودية الفعلية للمشروع، و يؤدي بهم الأمر إلى تقدير الأسهم بقيمة أقل، أين يقومون بشراء الأسهم الجديدة إلاّ في حالة حصولهم على تخفيضات في سعرها.

أحيانا ترفض الإدارة الخوض في مشاريع جديدة مهما كانت قيمتها المادية و المعنوية، و ذلك جراء تأثير ظاهرة عدم تماثل المعلومات على قيمة المؤسسة، و كل هذا بسبب حصول المساهمين الجدد على حصص كبيرة من المؤسسة على حساب المساهمين القدامى، و حتى تحقق الإدارة ذلك المشروع دون المساس إلى ثروتهم تقوم بالتدرج في مصادر التمويل بحيث تبدأ بالمصدر الداخلية ثم المصادر الخارجية، حتى و إن لجأت إلى هذه الأخيرة عليها أن تبدأ بالديون بدلا من إصدار أسهم جديدة.

II. القروض البنكية:

1. تعريف القرض البنكي :

- تعرف القروض المصرفية على أنها تلك الخدمة التي يمنحها البنك للعميل، و يتم عن طريقها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشأة بمبلغ من المال اللازم لقضاء حاجاتهم مقابل ذلك تعهدهم بسداد تلك الأموال مع فوائدها في الآجال المحددة.[6]
- يقال ائتمن شخص شخصا آخر أي وضع فيه الثقة، فمن الجهة القانونية هو عبارة عن تقديم المال للغير على شكل دين مع نية استرجاع ذلك المبلغ، أما من الجهة الاقتصادية فهو عبارة عن تقديم المال بهدف الاستهلاك و الاستثمار، و بالتالي يمكن القول بأن الاقتراض هو عبارة عن منح قيمة نقدية جاهزة (مال أم بضاعة) يتنازل عنها المقرض للمقترض مع التعهد بالتسديد في وقت لاحق إذ يكون ذلك على أساس استرجاع قيمة المبلغ مع الفائدة مقابل تلك الخدمة المقدمة.[7]

2. خصائص القروض البنكية :

يجب توفر عملية القرض على ثلاث عناصر:[8]

أ. **الثقة:**

من العوامل الأساسية في قرار الائتمان للبنك الثقة لأنها لا تدخل العامل الإنساني في العلاقات القائمة بين الزبون و البنك، حيث تعبر الثقة عن الإمكانية و القدرة على تسديد الزبون للقرض، و تتمثل ثقة البنك اتجاه زبونه في:

---

[6] سوزان سمير ديب–محمود إبراهيم نور– شقيري نوري موسى–عبد الله يوسف سعادة, إدارة الائتمان, عمان– دار الفكر ناشرون و موزعون, 2011

[7] مذكرة تخرج الدكتورة, صوار يوسف, محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية, 2008

[8] مذكرة تخرج الدكتورة, صوار يوسف, مرجع سابق

- ✓ الثقة في ملاءة العميل
- ✓ الثقة في قدرته على الالتزامات المتخذة
- ✓ الثقة في خبرته المهنية

أما بالنسبة لثقة الزبون اتجاه البنك تتمثل في:

- ✓ الثقة في قدرته على عدم إفشاء أسراره و المعلومات الخاصة بنشاطه
- ✓ الثقة في جدية آرائه و نصائحه
- ✓ الثقة في قدرته على التحليل

ب. **المدة:**

هي الفترة الممتدة بين تاريخ منح القرض و تاريخ نهاية التسديد و تحدد باتفاق الطرفين و هذه المدة هي عنصر مهم في الائتمان و يتم على أساسها تحديد معدل الفائدة، وفقا لهذا المعيار نجد:

- ✓ **قروض محددة لأجل:** قصيرة الأجل و تكون مدتها من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة أو متوسطة الأجل من سنة إلى خمسة سنوات و طويلة الأجل من خمسة سنوات إلى خمسة و عشرون سنة.
- ✓ **قروض مؤبدة:** غير محددة الأجل.

ت. **سعر الفائدة:**

يلزم بدفعه من طرف المقترض إلى البنك مقابل الحصول على السيولة و يعتبر مؤشر هام لقياس العديد من المتغيرات الاقتصادية و النقدية. و يحدد سعر الفائدة على حسب تكلفة الحصول على الأموال بالنسبة للبنك و على كل ما يرتبط بطبيعة القرض (المبلغ، شخصية المقترض).

3. أنواع القروض البنكية:

من الناذر أن نجد تنجح مؤسسة ما في موازنة إيراداتها و نفقاتها في حين إن احتاجت إلى سيولة لممارسة أنشطتها الاقتصادية تتجه نحو البنك لطلب قرض يتماشى مع احتياجاتها, فيمكن تصنيف القروض إلى قروض الاستغلال، قروض الاستثمار و قروض التجارة الخارجية.[9]

أ. **قروض الاستغلال:**

هي قروض قصيرة الأجل لا تتعدى سنة، ينقسم هذا النوع من القروض إلى 3 أقسام العامة، الخاصة و بالالتزام:

- **القروض العامة:**

سميت بهذا الاسم لأنها موجهة لتمويل الأصول المتداولة تسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة، حيث تسعى المؤسسات إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة و يمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

- ✓ **تسهيلات الصندوق:**

هي عبارة عن قروض تمنح لتحقيق صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة التي يواجهها الزبون الناتجة عن تأخر الإيرادات عن النفقات، بحيث يتم اللجوء إلى هذا النوع من القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا لأن نفقات الزبون تكثر في هذه نظرا لقيامه بنشاطات متعددة، و مدة هذا القرض لا تتجاوز عدة أيام من الشهر مع تحديد مبلغ معين و متابعة القرض.

- ✓ **المكشوف:**

هو عبارة عن قرض بنكي يتوجه إليه الزبون حين يكون لديه نقص في خزينته ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، و يستعمل هذا النوع من القروض لتمويل نشاط المؤسسة بهدف الاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق كانخفاض سعر السلع... فيضع البنك مبلغ تحت تصرف الزبون في حدود فترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة.

- ✓ **قرض الموسم:**

[9] الطاهر لطرش, تقنيات البنوك, ديون المطبوعات الجامعية الساحة المركزية- بن عكنون الجزائر, 2010

يتم اللجوء إلى هذه القروض عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي للزبون كإنتاج و بيع الأدوات المدرسية، المحاصيل الزراعية... لأن هناك الكثير من المؤسسات التي نشاطاتها غير منتظمة و غير ممتدة على طول دورة الاستغلال بل دورة الإنتاج أو البيع موسمية بحيث المؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحدث خلالها الإنتاج و تقوم بعد ذلك ببيع الإنتاج و يمتد هذا القرض إلى غاية تسعة أشهر.

- ✓ **قروض الربط:**

هو عبارة عن قرض يمنح للزبون لمواجهة حاجته إلى تلك السيولة لتمويل عملية مالية معينة في مشروع ما، بحيث يتحقق البنك من أن هناك شبه تحقق للعملية المراد تمويلها و بأن هناك أسباب معينة أخرت تحقيقها، و يمكن شرح هذا النوع من القروض أكثر في المثال التالي:

مثال: من أجل توسيع طاقة المؤسسة قرر مجلس الإدارة بتمويل ذلك من خلال اللجوء إلى إصدار أسهم و سندات و لكن عند انتظار دخول الأموال من ذلك الإصدار سوف يتم تضييع وقت و فرص ثمينة و لكي تتجنب المؤسسة ذلك تلجأ إلى بنكها لطلب قرض لتمويل التوسع و الانتظار إلى غاية دخول الأموال.

- **القروض الخاصة:**

هذه القروض ليست موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة و إنما لتمويل أصل معين من هذه الأصول و تنقسم إلى 3 أنواع ألا و هي:

- ✓ **تسبيقات على البضائع:**

هو قرض يمنح للزبون من أجل تمويل مخزون معين و يحصل المقرض مقابل ذلك على البضاعة كضمان إلى غاية تسديد القرض و يجب على البنك التأكد من وجود البضاعة بالمواصفات و المبالغ المذكورة و غيرها من الخصائص الأخرى، و يمنح هذا القرض لتمويل المواد الأساسية كالقهوة...

- ✓ **تسبيقات على الصفقات العمومية:**

هي عبارة عن اتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال تقام بين السلطات العمومية المتكونة من الإدارة المركزية، الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية و بين المقاولين و الموردين بحيث يلجأ المقاول إلى البنك من أجل الحصول على الأموال لتمويل الأشغال العمومية.

✓ **الخصم التجاري:**

يعتبر الخصم شكلا من أشكال القروض حيث يقوم البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها بالمقابل يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل تاريخ تسديدها، و تعتبر هذه العملية قرضا باعتبار أن البنك أعطى مالا لحاملها و ينتظر تاريخ استحقاق الورقة لتحصيل الدين. بالمقابل يستفيد البنك من ثمن هذه العملية و يسمى سعر الخصم و يتم اختيار المعدل على حسب مدة الانتظار أي مدة القرض و هي المدة بين تاريخ تقييم الورقة و تاريخ استحقاقها.

- **القروض بالالتزام:**

تسمى أيضا القروض بالإمضاء و يمكن أن نميز فيها ثلاث أشكال هي:

✓ **الضمان الاحتياطي:**

و هو عبارة عن التزام يمنحه شخص غالبا ما يكون بنكا و يتضمن مجموعة من الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية، و يعتبر تعهدا لضمان القروض الناتجة عن خصم الأوراق التجارية، و قد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد مانح الضمان شروطا لتنفيذ الالتزام و قد يكون لا شرطيا عندما لا يتم تحديد أي شرط لتنفيذ الالتزام.

✓ **الكفالة:**

يقوم البنك بكتابة التزام يتعهد بموجبه بتسديد ما على الزبون من دين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته حيث يحدد بهذا الالتزام مدة الكفالة و مبلغها، بحيث يستفيد الزبون من هذه الكفالة في علاقته مع إدارة الضرائب و الجمارك و كذلك في حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية.

✓ **القبول:**

في هذه الحالة يلتزم البنك بتسديد الدائن و ليس زبونه و يتكون هذا النوع من عدة أشكال:

- القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون لإعفائه من تقديم ضمانات
- القبول المقدم لتعبئة الورقة التجارية
- القبول المقدم في التجارة الخارجية

ب. قروض الاستثمار:

تختلف قروض الاستثمار بشكل جوهري عن قروض الاستغلال حيث تحتوي على كل من قروض متوسطة و طويلة الأجل.

- **القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات:**

✓ **قروض متوسطة الأجل:**

تتراوح مدته من سنتين إلى خمسة سنوات و يخصص لتمويل شراء وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج، فنظرا لطول مدة القرض فإن البنك معرض لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى التي يمكن أن تحدث على المستوى المالي للمقرض، و نستطيع التمييز بين نوعين من هذه القروض: الأولى قابلة للتعبئة أي يمكن إعادة خصمها لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، و الثانية غير قابلة للتعبئة أي لا يمكن إعادة خصمها.

✓ **قروض طويلة الأجل:**

تتراوح مدته من خمس سنوات إلى خمسة و عشرون سنة و يخصص هذا القرض للاستثمارات الطويلة مثل الحصول على عقارات، و نظرا للمدة الطويلة و المبلغ الضخم تقوم بهذا القرض المؤسسات المتخصصة التي تعتمد على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها، إن هذا النوع من القروض له درجة عالية من المخاطرة الأمر الذي يجعل المؤسسات الممولة لهذا النوع من القروض البحث عن الوسائل الكفيلة لتقليل درجة هذه المخاطرة.

- **الائتمان (القرض) الإيجاري:**

يعتبر الائتمان الإيجاري فكرة حديثة للتجديد حيث أنها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال نظرا للمزايا العديدة التي تقدمها مما أدى إقبال المستثمرين عليها، بحيث في هذا النوع من القروض يقوم البنك بتأجير زبائنه و المؤسسات آلات و معدات لمدة زمنية متوسطة الأجل عادة، مقابل ذلك تحصيل ثمنها من هؤلاء ضمن أقساط و تسمى ثمن الإيجار و من أنواعه نذكر:

- الائتمان الإيجاري المالي

- الائتمان الإجاري العملي
- الإئتمان الإيجاري للأصول المنقولة
- الإئتمان الإيجاري للأصول غير المنقولة

ت. **قروض التجارة الخارجية**: و تنقسم إلى:

- **قروض قصيرة الأجل**:

✓ **الاعتماد المستندي**:

من أشهر الوسائل المستعملة في تمويل التجارة الخارجية نجد الاعتماد المستندي نظرا للضمانات التي تقدم للمصدر و المستورد، و يعتبر أيضا من القروض بالإمضاء لأن بنك المستورد يدفع ثمن البضاعة قبل أن يستلمها من المصدر و يمكن للبنك طلب مبلغ من المال ضمن ذلك و هو ما يسمى بالغطاء الجزئي أو الكلي للاعتماد المستندي.

✓ **التحصيل المستندي**:

يتوجب على المصدر إصدار كمبيالة و إعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله بحيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو البنك الذي يمثله مقابل قبول الكمبيالة أو تسليم مبلغ صفق.

✓ **خصم الكمبيالات المستندية**:

يمكن المصدر من تعبئة الكمبيالة التي تم سحبها على المستورد و في هذه الحالة يطلب المصدر من بنكه أن يخصم له هذه الورقة, أي يقوم بدفع قيمتها له إلى غاية تاريخ الاستحقاق.

- **قروض متوسطة و طويلة الأجل**:

✓ **قرض المشتري**:

يمنح هذا القرض مباشرة من طرف المؤسسة المصرفية الموجودة ببلد المصدر إلى المشتري (المستورد) لتسديده مبلغ الصفقة نقدا للمصدر و تهدف قروض التجارة الخارجية إلى تشجيع الصادرات و تتراوح مدتها 18 شهرا و يكمن دور المصدر وسيطا في المفاوضات بين المستورد و البنك بغرض إتمام عملية القرض.

- ✓ **قرض المورد:**

ظهر هذا القرض في ظروف المنافسة الدولية بين المتعاملين الاقتصاديين الذين يريدون كسب أسواق جديدة أو الحفاظ على أسواقهم و يكون على المدى المتوسط و طويل الأجل و يمنح البنك قرض للمصدر المحلي الذي منح للمستورد الأجنبي آجال للتسديد مما يمكن للمصدر من تحصيل المبلغ من المستورد الأجنبي عند استلامه البضاعة جزئيا أو كليا، و تصل مدته من سبعة إلى عشرة سنوات.

- ✓ **التمويل الجزافي:**

حيث هذه عملية يتم بموجبها خصم أوراق تجارية و تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة و يمكن القول أن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع و الخدمات و يظهر التمويل خاصيتين:

- قروض تمنح لتمويل عمليات الصادرات و لكن لفترات متوسطة
- فقدان المشتري الحق في متابعة مصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة مهما كان السبب

- ✓ **القرض الإيجاري الدولي:**

يعتبر تمويلا متوسط و طويل الأجل للتجارة الخارجية حيث يقوم المصدر ببيع سلعة إلى مؤسسات متخصصة أجنبية التي تقوم بالتفاوض مع المستورد لإبرام عقد إيجاري و تنفيذي، في الواقع يتضمن هذا العقد نفس آلية أداء القرض التجاري الوطني مع وجود فرق يتمثل في أن العمليات تتم بين المقيمين و غير المقيمين.

4. إجراءات منح القروض البنكية:

حتى يمنح التمويل يقوم البنك بعدة مراحل يمكن تلخيصها في سبع خطوات رئيسية هي:[10]

الخطوة 1: الفحص الأولي لطلب التمويل

[10] أحمد شعبان محمد علي, موسوعة البنوك و الائتمان "التمويل المصرفي له" المنهج و التطبيق, دار التعليم الجامعي للنشر, الإسكندرية, 2016

عند تلقي البنك طلب القرض تتم دراسته و فحصه مبدئيا من حيث غرض التمويل و أجل الاستحقاق و أسلوب السداد و تكون عملية الفحص عادة بالانطباعات التي يعكسها أول لقاء بين العميل و المسؤولين في البنك حيث يتم إبراز شخصية الزبون إذا كان مركز ثقة، من هنا يتم اتخاذ القرار بالاستمرار في دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله.

الخطوة 2: تحليل العملية الائتمانية

و هي مرحلة تجميع المعلومات التي يتم الحصول عليها من مختلف المصادر بغرض استخلاص ما يلي:

- **الناحية الشخصية:** أي الحكم على جدارة العميل، و حتى يتم الحصول على التمويل تقيم العناصر الخمسة الخاصة بمخاطر الائتمان (الشخصية، المقدرة، رأس المال، الضمان، الظروف المحيطة).
- **الناحية الاقتصادية:** أي مكانة المؤسسة و سمعتها و القطاع الذي تنتمي إليه و مدى انعكاس التطورات الاقتصادية المحلية و العالمية عليها.
- **الناحية المالية:** أي قدرة المؤسسة أو عجزها عن تصفية التمويل و سداده.

الخطوة 3: التفاوض مع العميل

بعد أن يتم التحليل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالتمويل و ذلك بعد دراسة المعلومات المجمعة و التحليل المالي، يعرف البنك المبلغ الذي يحدده من أجل تمويل تلك المؤسسة أو ذلك المشروع و يتم الاتفاق على عدة أمور كطريقة و مصادر السداد, الضمانات، تأمين القرض... مع مراعاة أن يكون التوفيق دائما لصالح البنك و العميل معا.

الخطوة 4: اتخاذ القرار

في هذه المرحلة تنتهي عملية التفاوض و يقوم العميل إما بقبول أو رفض العقد.

الخطوة 5: صرف التمويل

يشترط لبدء استخدام التمويل و ذلك بتوقيع الزبون على اتفاقية عقد التمويل و تقديم الضمانات المطلوبة مع احترام التعهدات و الالتزامات التي تنص عليها اتفاقية العقد.

الخطوة 6: متابعة التمويل

هذه المرحلة يقوم بها البنك ليطمئن بأن المؤسسة تقوم بأعمالها بطريقة جيدة و ليس هناك شيء يدعوها لعدم تسديد التمويل الممنوح لها، و كذا متابعة تحصيل التمويل في الآجال المحددة.

الخطوة 7: تحصيل التمويل

يقوم البنك بتحصيل التمويل بالطرق التي تنظمها اتفاقية العقد و إن رأى البنك بأن العميل لا يقوم بتجديد التمويل أو تأجيل السداد يقوم باتخاذ الإجراءات القانونية ضده و ذلك بإجباره بدفع الدين أو أخذ الضمانات و جعلها لصالحه.

III. مخاطر القروض البنكية:

1. تعريف خطر القرض البنكي:

- هو ذلك الخطر الناتج عن فشل العملاء أو الزبائن المقترضون في أداء التزاماتهم المترتبة عليهم وفقا لشروط العقد بينه و بين البنك و تتفاوت درجة المخاطرة حسب نوع و طبيعة كل قرض و حجمه و درجة تأثيره على البنك.[11]
- خطر القرض لا يعني التخلف عن السداد و إنما يعني احتمالية عدم التسديد ترتفع، حيث أنّ عجز عدد صغير من العملاء عن الدفع يولد خسائر كبيرة التي تؤدي إلى صعوبات مالية بالنسبة للبنك.[12]
- و بصفة عامة هو احتمالية عدم قدرة الزبون على تسديد مبلغ القرض مع فوائده في الآجال المحددة في شروط العقد.

2. أنواع مخاطر القروض: يمكن أن نميز بين نوعين من مخاطر القروض منها ما هو خاص و آخر عام:[13]

أ. **المخاطر الخاصة:** و تتمثل في:

- **خطر التجميد:**

يعتبر كل تأخير في دفع الديون أو اختلاف زمني بين عملية القرض أي التأخير في السداد إلى تجميد رؤوس الأموال حيث يؤثر على توازن الخزينة بشكل مباشر و يوضع البنك في حالة صعبة و يبدأ هذا منذ منح القرض إلى غاية تسديده.

- **خطر عدم التسديد:**

---

[11] دريد كامل آل شبيب, إدارة البنوك المعاصرة, دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان- الأردن,2012

[12] مهند حنا نقولا عيسى, إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية, دار الراية للنشر و التوزيع- عمان, 2010

[13] مذكرة التخرج دكتورة, صوار يوسف, مرجع سابق

و يسمى أيضا خطر عدم القدرة على الوفاء و يعتبر الأكثر ضررا بالنسبة للبنك بحيث في أغلب الحالات يقرض أموالا ليست ملكا له أي أن هذا الأخير يكون مدينا اتجاه المودعين و ينتج عن هذا الخطر كل من:

- ✓ **مخاطر مالية:**

و تكون علاقته بمدى قدرة المدين على سداد الدين و يتم ذلك بدراسة الوثائق المالية و المحاسبية أي دراسة الحالة المالية للمقترض.

- ✓ **مخاطر متعلقة بعملية الائتمان:**

تتعلق بطبيعة الائتمان من حيث المدة، القيمة...إلخ.

- ✓ **الخطر التقني:**

يتحدد عن تحليل و تقسيم وسائل الإنتاج التي تستعملها المؤسسة المقترضة و الطرق التي تتبعها في عملية التصنيع و التسويق للمنتجات.

- ✓ **المخاطر البشرية:**

هذا النوع مرتبط بكفاءة و قدرة المقترض.

- ✓ **الخطر القانوني:**

و يرتبط بعدم معرفة الوضعية القانونية للمقترض و نوع النشاط الذي يمارسه حيث على البنك معرفة المعلومات التي تخص المؤسسة المقترضة (النظام القانوني الحاكم للمؤسسة، السجل التجاري، عقد الملكية أو الإيجار، العلاقة بين المسيرين و المساهمين).

ب. **المخاطر العامة:**

و هي المخاطر التي تتعرض لها كل القروض بغض النظر عن طبيعتها أو نوعها و منها:

- **مخاطر سعر الفائدة:**

إذا تم العقد بين البنك و العميل حيث هذا الأخير يتضمن سعر فائدة معين على العقد ثم إذا ارتفعت الفائدة في السوق ترتفع معها أيضا أسعار الفائدة على القروض بحيث يتولد عن أموال البنك عائد يقل عن العائد الحالي في السوق.

- **مخاطر التضخم:**

أي انخفاض القدرة الشرائية، إذا تعرضت الدولة إلى موجة التضخم بعد أن يتم الاتفاق بين البنك و الزبون على منح هذا الأخير قرض سوف ينتج عن ذلك انخفاض في القدرة الشرائية لأجل القرض و الفوائد مما يلحق أضرار بالبنك.

- **مخاطر الدورات التجارية:**

و يقصد بها الكساد الذي يصيب الاقتصاد الوطني و يخلف أثار سلبية على نتائج نشاط المؤسسات أي عدم القدرة على تسويق السلع.

- **مخاطر السوق:**

و هي احتمال وقوع بعض الأحداث مثل احتمال إجراء تغييرات في النظام الاقتصادي أو السياسي للدولة ذاتها أو دولة أخرى تربط بينهم علاقة متينة.

3. كيفية الحد من خطر القرض:

تعمل البنوك على استثمار ودائع زبائنها في عدة مجالات بحيث توجد مخاطر كثيرة تواجه البنوك عند منحها للقروض فيجب عليها التحوط من تلك المخاطر وذلك بوضع مجموعة من الضوابط بهدف المحافظة على أموالها و أموال المودعين فتتمثل هذه الضوابط فيما يلي:[14]

- تنظيم أنظمة العمل في البنك مما يساعد إلى الوصول لقرارات سليمة و صحيحة
- تدعيم الأنظمة الرقابية و التفتيش الداخلي الأمر الذي يمكن من تجاوز الأخطاء بصورة مسبقة
- تحديد السلطات و المسؤوليات في دائرة التسهيلات الائتمانية الأمر الذي يمكن من تسهيل الإجراءات و سرعة منح التسهيلات بشكل يتوافق مع استراتيجيات البنك
- تعزيز أجهزة التنظيم الداخلي و التأكيد على أدواته و فعالياته المختلفة
- تدعيم العمل في نظام الحاسوب و الاستفادة منه بشكل كبير في ما يخص المجال العلمي للحد من مخاطر الائتمان بحيث يتم الاستفادة من هذه الخدمة كافة فروع البنك
- تطوير نظام يعمل على متابعة الديون المتعثرة بحيث يتابع أوضاع المدينين و ضماناتهم و التطورات التي تطرأ عليهم أولا بأول و ذلك بجمع المعلومات بشكل مستمر
- الحد من التوسع في منح الائتمان و الالتزام بالقواعد المصرفية و المالية المتعارف عليها في سياسة البنك من ربحية، سيولة و أمان مع الالتزام بالقيود المحددة من خلا إستراتيجية البنك أم أنظمة البنك المركزي

[14] شقيري نوري موسى, محمد إبراهيم نور, وسيم محمد الحداد, سوزان سمير ديب, إدارة المخاطر, دار المسيرة للنشر و التوزيع, عمان'2012

- تعزيز الائتمان الممنوح للزبائن و ذلك بالحصول على ضمانات ملائمة و كافية يمكن للبنك أن يلجأ إليها في المستقبل عندما لا يلتزم الزبون بالسداد وفق شروط العقد
- تأمين الضمانات المقدمة من طرف الزبائن بهدف تفادي المخاطر التي تتعرض لها تلك الضمانات و الحفاظ على حقوق البنك

IV. طرق تسيير مخاطر القروض البنكية:

1. طريقة التحليل المالي:

أ. تعريفها:

يعتبر التحليل المالي عنصرا أساسيا من عناصر التسيير المالي و ضروري للتخطيط السليم حيث يشخص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل تختلف باختلاف الأساليب و الأهداف من هذا التحليل، و يهدف إلى إجراء فحص للسياسات المالية عن طريق البيانات المالية لفهم مضمونها و نتيجتها و المساعدة على معرفة نقاط الضعف و القوة في السياسات المالية التي تتخذها المؤسسة حيث يعمل أيضا على اقتراح إجراءات مالية للنهوض بالمؤسسة من الوضع الصعب أو السماح باستمرار التحسن أكثر في حالة المؤسسة الجيدة.[15]

ب. تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

يستعمل المحلل المالي 3 توازنات مالية في تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسة المراد منحها القرض.[16]

- **رأس المال العامل:**

يرمز له ب FR و يعتبر معيار يقيس درجة ثقة المؤسسة أثناء تعاملها مع المؤسسات الأخرى و هو يمثل الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة و يحسب كالتالي:

FR= الأموال الدائمة-الأصول الثابتة

=(∑الخصوم-ديون قصيرة الأجل)-(∑الأصول-الأصول المتداولة)

و بما أن المبدأ الأساسي المحاسبي في الميزانية هو تساوي الخصوم مع الأصول فهذا يعني:

FR= الأصول المتداولة- ديون قصيرة الأجل

إذا كان:

---

[15] ناصر دادي عدون, تقنيات مراقبة التسيير, تحليل مالي, الجزء الأول, مطبعة مدني IMC, بوفاريك, 1990

[16] ناصر دادي عدون, مرجع سابق

$FR>0$ حالة التوازن المالي الجيد

$FR=0$ التوازن المالي الأدنى

$FR<0$ عدم وجود توازن مالي

بحيث الميزانية المالية المختصرة أو المعدلة هي:

الأصول	الخصوم
القيم الثابتة :	**الأموال الدائمة :**
تثبيتات معنوية	الأموال الخاصة
تثبيتات مادية	ديون طويلة الأجل
تثبيتات مالية المخزون الدائم	**ديون قصيرة الأجل**
القيم المتداولة :	
قيم الاستغلال	
قيم قيد التحقيق	
القيم الجاهزة	

و لرأس المال العامل 3 أنواع:

- **رأس المال العامل الخاص:**

يظهر مقدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة و يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص=الأموال الخاصة-الأصول الثابتة

- **رأس المال العامل الإجمالي:**

يقصد به مجموع عناصر الأصول المتداولة و يمثل الكتلة المالية دائمة الحركة و يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي=$\sum$الأصول المتداولة

- **رأس المال العامل الخارجي:**

و يسمى أيضا برأس المال العامل الأجنبي و هو ذلك الجزء الممول بواسطة الأموال الخارجية و يحسب كالتالي:

رأس المال العامل الخارجي=رأس المال العامل الإجمالي-رأس المال العامل الخاص

=∑الخصوم-الأموال الخاصة

=ديون طويلة الأجل+ديون قصيرة الأجل

- **احتياجات رأس المال العامل:**

يرمز له ب BFR و هو يمثل الجزء من الأصول الذي يضمن دورة الاستغلال، فعدم التزامن بين التدفقات الحقيقية (بضاعة، مواد أولية) و التدفقات المالية (تثبيتات مالية) يخلق ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل و يحسب كالتالي:

BFR=(∑الأصول المتداولة-القيم الجاهزة)-(ديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية)

إذا كان

$BFR<0$ لا يوجد احتياج

$BFR=0$ لا يوجد احتياج

$BFR>0$ يوجد احتياج

- **الخزينة:**

يرمز لها ب TR تعرف خزينة المؤسسة على أنها مجموعة الأموال التي في حوزتها مدة دورة الاستغلال و تحسب كالتالي:

TR=رأس المال العامل-احتياجات رأس المال العامل

=القيم الجاهزة-سلفات مصرفية

ت. **التحليل بواسطة النسب المالية:**

النسب المالية هي من أدوات التحليل المالي الأكثر شيوعا و هي عبارة عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية، يستخدمها المحلل المالي لتقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسة.[17]

- ✓ **نسب التوازن الهيكلي:** تظهر لنا مقدرة المؤسسة على تمويل موجوداتها و دراسة كفاءة استثمار الأموال الخاصة و الدائمة للمشروع و أهميتها:

نسبة التمويل الدائم=الأموال الدائمة/الأصول الثابتة>1

نسبة التمويل الذاتي(الخاص)=الأموال الخاصة/الأصول الثابتة

حيث تبرز هذه النسبة الأخيرة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة

- ✓ **نسبة المديونية:**

نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة/مجموع الديون>1

- ✓ **نسبة قابلية السداد:**

نسبة قابلية السداد=مجموع الأصول/مجموع الديون>1

- ✓ **نسب السيولة:**

نسبة سيولة الأصول=الأصول المتداولة/مجموع الأصول>0,5

نسبة السيولة العامة=الأصول المتداولة/ديون قصيرة الأجل>1

نسبة السيولة المختصرة(نسبة الخزينة العامة)=(القيم القابلة للتحقيق+القيم جاهزة)/ديون قصيرة الأجل

تكون قيمتها ما بين 0,3 و 0,5

نسبة السيولة الجاهزة=القيم الجاهزة/ديون قصيرة الأجل

تكون قيمتها ما بين 0,2 و 0,3

- ✓ **نسب المردودية:** هي عبارة عن مجموعة النتائج التي تجنيها المؤسسة من القرارات و السياسات التي تنفذها.

[17] ناصر دادي عدوون, مرجع سابق

نسبة المردودية الاقتصادية=النتيجة الصافية/مجموع الأصول

نسبة المردودية المالية=النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

2. طريقة القرض التنقيطي:

أ. تعريفه:

هو طريقة تعتمد على معادلة الخط البسيط، بافتراض أن استمرارية المؤسسة هي المتغير التابع (غير كمي) و مجموعة النسب المستخدمة عبارة عن متغيرات مستقلة بحيث نموذج القرض التنقيطي يعطي نقطة لكل زبون التي تعبر عن درجة ملاءته المالية. و يعتمد هذا التحليل على المعادلة التالية:[18]

$$Z = \sum ai\ Ri + B$$

حيث:

Z : الاحتمال بالفشل (النقطة النهائية)

ai : معاملات الترجيح

Ri : النسب المالية

B : ثابت

ب. نماذج التنقيط: تعتمد الطريقة الإحصائية على نماذج كثيرة نذكر منها ما يلي: [19]

- **نموذج ألتمان:**

هو أول من استعمل تحليل متعدد المتغيرات سنة 1968 من أجل التنبؤ بالفشل حيث قام بجمع 33 مؤسسة ناجحة و 33 مؤسسة فاشلة فتوصل إلي معادلة تعرف z-score model تتكون من 5 نسب مالية و هي:

$$Z=0,012R1+0,014R2+0,033R3+0,006R4+0,010R5-2,675$$

حيث:

R1 : رأس المال العامل/مجموع الأصول

---

[18] مذكرة تخرج دكتورة, صوار يوسف, مرجع سابق

[19] مذكرة تخرج ماستر, قروف محمد كريم, فعالية القرض التنقيطي في إدارة و تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية,2016

R2 : الاحتياطات/مجموع الأصول

R3 : الفائض الإجمالي للاستغلال/مجموع الأصول

R4 : الأموال الخاصة/مجموع الديون

R5 : رقم الأعمال خارج الرسم/مجموع الأصول

و يمكن التمييز بين المؤسسات السليمة و العاجزة كما يلي :

$Z \leq 0$ المؤسسة عاجزة

$Z=0$ المؤسسة تعتبر سليمة

$Z<0$ المؤسسة تعتبر سليمة

- **نموذج كونان و هولدر:**

قاما بهذا العمل سنة 1979 و هو نموذج خاص بكل قطاع اقتصادي حيث يتكون النموذج من 5 نسب مالية و هو كالتالي :

$$Z=0,24R1+0,22R2+0,16R3+0,87R4+0,10R5$$

حيث :

R1 : الفائض الإجمالي للاستغلال/مجموع الديون

R2 : الأموال الدائمة/مجموع الميزانية

R3 : قيم قابلة للتحصيل+قيم جاهزة/مجموع الميزانية

R4 : مصاريف مالية/رقم الأعمال خارج الرسم

R5 : مصاريف المستخدمين/القيمة المضافة

و يمكن التمييز بين المؤسسات السليمة و العاجزة كما يلي :

$Z<4$ المؤسسة في حالة سيئة باحتمال عجز 65%

$4 \leq Z < 9$ المؤسسة مشكوك فيها باحتمال عجز أكبر من 38% و أقل من 65%

$Z \geq 9$ المؤسسة في حالة جيدة باحتمال عجز أقل من أو يساوي 38%

- **نموذج بنك فرنسا:**

و هو نموذج يساعد البنوك التجارية من معرفة قدرة المؤسسة المقترضة من استرجاع الأموال، متكون من 8 نسب مالية و هو كالتالي :

$$Z=1,22R1+2,003R2-0,82R3+5,221R4-0,689R5-1,164R6+0,706R7+1,480R8-0,85$$

حيث :

R1 : مصاريف مالية /فائض الاستغلال الخام

R2 : موارد دائمة/الأموال المستثمرة

R3 : رقم الأعمال/مجموع الديون

R4 : فائض الاستغلال الخام/رقم الأعمال خارج الضريبة

R5 : ديون تجارية/المشتريات TTC

R6 : معدل تغير القيمة المضافة

R7 : (مخزونات-تسبيقات+حقوق تجارية)/المنتجات المباعة TTC

R8 : الاستثمارات المضافة

و يمكن التمييز بين المؤسسات السليمة و العاجزة كما يلي :

$Z \geq 0,125$ المؤسسة في حالة جيدة

$Z > -0,25$ المؤسسة في حالة عجز

$0,125 \geq Z \geq -0,25$ يصعب التنبؤ بشأن المؤسسة

3. **طريقة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية:**

أ. **تعريفها:**

هي عبارة عن تقنية حسابية تستعمل من أجل تسيير مخاطر القروض البنكية و المؤسسات و هي تعمل نفس عمل الدماغ البشري بحيث تقوم بتخزين المعرفة العلمية و المعلومات التجريبية لتجعلها متاحة للمستخدم بطريقة سهلة، حيث هذه الشبكة مبنية على أفكار رياضية و أساليب اصطناعية.[20]

ب. خصائصها:

تتميز تقنية الشبكات العصبية بمميزات تجعلها تفوق التقنيات الكلاسيكية في طريقة معالجتها للمعلومة و نلخصها فيما يلي: [21]

- **الموازاة في المعالجة:**

حيث تقوم بتركيب معقد لكل المتغيرات المستعملة و تعالجها في نفس الوقت و ذلك يقلص في وقت التنفيذ و اتخاذ القرار.

- **القدرة على التكيف:**

إن القدرة الفعالة للشبكة العصبية تجعلها تستوعب المحددات الجديدة للمشكل من خلال المعطيات الجديدة للمحيط الخارجي.

- **الذاكرة الموزعة:**

يتم تمثيل الحدث في تقنية الشبكات العصبية حسب خريطة تنشيط الخلايا و ذلك يسمح بالتصدي للعشوائية، و ضياع أي عنصر من الشبكة لا يُؤْدِي أداءها.

- **القدرة على التعميم:**

من خلال التمرن تستطيع الشبكة التعرف على الأمثلة المشابهة.

- **سهولة بناء نموذج الشبكة الاصطناعية:**

و يكون ذلك من خلال صياغة برنامج و القيام بالاختبار للمعطيات بحيث لا يحتاج لوسائل كبيرة.

---

[20] https://ar.wikibooks.org/wiki/مقدمة_في_الشبكات_العصبية_الاصطناعية

[21] لمجد بوزيدي, رياض عيشوش, مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE, دور تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية في تسيير المخاطر في المؤسسات الصناعية, جامعة بومرداس-الجزائر, جامعة أم البواقي-الجزائر, 2017

خاتمة الفصل الأول:

لقد تطرقا في هذا الفصل إلى التمويل و كل ما يخص القروض حيث هي المهمة الأساسية لدى البنك و يتم ذلك من خلال جمع الودائع و منحها على شكل قروض و مخاطر هذه الأخيرة و خاصة كيفية تسييرها و تقديرها بطرق مختلفة كالتحليل المالي مثلا، بحيث لا يركز البنك إلا على الطرق الكمية لتقدير الخطر بل على مصداقية الزبون في تسديد قرضه و إن كان المشروع المراد تمويله مردوديته جيدة.

الفصل الثاني

مقدمة الفضل الثاني:

فيما يخص الدراسات السابقة قمنا بعرض بعض الدراسات نظرا للتشابه بينها وبين الدراسة التي نتناولها والتي توضح بشكل كبير طرق تسيير مخاطر القروض البنكية سواء باستعمال الطريقة المتداولة بالبنوك الجزائرية حاليا والمتمثلة في التحليل المالي أو الطرق الكمية الحديثة المتمثلة في استعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية منها دراسات خاصة بشهادات ماجستير، دكتوراه وأخرى خاصة بشهادات ماستر و ماستر أكاديمي بالإضافة إلى مجلات اقتصادية حيث تطرقنا إلى مبحثين:

المبحث الأول: الدراسات السابقة

المبحث الثاني: ملخص الدراسات

I. الدراسات السابقة:

✓ **الدراسة الأولى:**

مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية دراسة حالة البنك الجزائري للتنمية الريفية BADR من إعداد: الدكتور صوار يوسف بجامعة تلمسان سنة 2008.

- **الاشكالية المطروحة:**

ما مدى إمكانية تطبيق طريقة القرض التنقيطي، تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لمحاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بالبنوك الجزائرية وما مدى إمكانية الاستفادة من الطريقة الكلاسيكية المطبقة ببنوكنا لتطبيق هاتين الطريقتين؟

- **المنهجية المتبعة:**

اعتمدت هذه الدراسة على منهجين تارة المنهج الوصفي و تارة المنهج التحليلي حيث تناول بالفصل الأول مفاهيم حول تقدير خطر عدم تسديد القرض وكذا الطرق الكمية المعتمدة لتسييره وللتعمق أكثر اعتمد على منهج دراسة حالة في الباب الثاني باختياره لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية سعيدة لمحاولة تطبيق طريقة القرض التنقيطي و طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير عدم تسديد القرض مما حتم عليه الاعتماد على الإحصائي في الدراسات التطبيقية وهذا ما يظهر جليا في الباب الثاني في التحليل الوصفي للبيانات و عند تطبيق طريقة التحليل العاملي.

- **نتائج الدراسة:**

❖ تعتبر القروض أهم المنتوجات بالبنوك الجزائرية ولكن عملية منحها ترتبط بالمخاطر وعليه للتقليل من خطر عدم التسديد يجب الاعتماد على الطرق الكمية والتي على رأسها طريقة القرض التنقيطي وتقنية الشبكات العصبية لمنح القرض حيث أن الاعتماد على الضمانات لوحدها غير كاف لتصنيف العملاء القادرين على التسديد من عدمه.

❖ أصبح تطبيق الطرق الكمية في محاولة لتقدير خطر عدم تسديد من المتطلبات الأساسية باعتبار الجزائر تمر بمرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق الذي يحمل منافسة شرسة بين البنوك العامة والخاصة.

❖ إن التطور السريع والهائل لخدمات ومنتجات البنوك العالمية يحتم على البنوك الجزائرية التفكير في منتجات وخدمات تحقق لها الربحية.

❖ يجب الاعتماد على الطرق الكمية في توجيه قرار منح القرض مساندة للطريقة المعتمدة بالبنوك الجزائرية والمتمثلة في التحليل المالي لملف القرض.

❖ تفعيل فكرة خلق إدارة الخطر على مستوى البنوك الجزائرية من مهامه دراسة ملفات منح القروض على غرار مصلحة القروض وتشكيل ملف لكل عميل متعامل مع البنك.

✓ **الدراسة الثانية:**

مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك دراسة حالة شركة الأشغال العامة والطرقات من إعداد الطالبة أحلام مخبي بجامعة منثوري قسنطينة سنة 2006-2007.

- **الإشكالية المطروحة:**

كيف يقيم البنك التجاري مؤسسة اقتصادية تطلب قرضا بنكيا بغية تغطية حاجياتها التمويلية بطريقة رشيدة وعقلانية تضمن له استرداد هذا القرض في تاريخ الاستحقاق المتعاقد عليه؟

- **المنهجية المتبعة:**

اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد علي جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع وعرضها وتحليلها بالاعتماد على أدوات مختلفة للتحليل والمعروفة كالرسوم البيانية والجداول التوضيحية وتم اللجوء إلى دراسة حالة لطبيعة الموضوع النظرية والتطبيقية مما يسمح لنا باعتماد التحليل المنطقي وتطبيق طرق إحصائية ورياضية بغية تجسيد الأفكار النظرية في الواقع الاقتصادي.

- **نتائج الدراسة:**

يعتبر تقييم المؤسسة من عدة جوانب الشيء الأساسي الذي يجب القيام به من طرف البنك قبل منح القروض وذلك من خلال تقييم ثروتها إضافة إلى النتائج المحققة والتي تبرز وضعيتها المالية وكلما كانت هذه الأخيرة جيدة يعطي ذلك للبنك ثقة أكبر في المؤسسة وزيادة على ذلك فإنه بالنسبة للقروض طويلة الأجل يطلب البنك من المؤسسة ميزانيات تقديرية تسمح له بتقييم المشروع محل التمويل.

✓ **الدراسة الثالثة:**

مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض دراسة حالة المصرف الصناعي السوري بجامعة تشرين –سوريا-سنة 2006-2007.

- **الإشكالية المطروحة:**

ما أهمية الدراسات الائتمانية والتحليل المالي في الوقاية من أخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق المصرف من الضياع؟

- **المنهجية المتبعة:**

اتبعت في دراستها على المنهج الوصف التحليلي من خلال دراسة القوانين والتعليمات والمراجع والمصادر المحاسبية والأبحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدت على دراسة حالة بجمع الملاحظات والبيانات من الواقع العملي وتحليلها بالأسلوب المناسب من أجل تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة.

- **نتائج الدراسة:**

❖ أهمية النسب الرئيسية المستخدمة في التحليل الائتماني في ضمان سلامة المركز المالي للعميل.

❖ أهمية النسب الرئيسية المستخدمة في التحليل الائتماني في الكشف عن احتمال تعثر العميل.

❖ أهمية النسب المالية في إعطاء تنبيه مبكر لدلائل الفشل.

✓ **الدراسة الرابعة:**

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تحت عنوان إدارة مخاطر القروض باستعمال SCORING دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA مديرية شبكة الاستغلال 184 ورقلة من إعداد الطالبة سمية بن عمر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة لسنة 2014-2015.

- **الإشكالية المطروحة:**

ما مدى مساهمة نموذج سكورينغ في إدارة مخاطر القروض؟

- **المنهجية المتبعة:**

اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للموضوع أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدت على دراسة حالة حيث استخدمت فيها الملاحظة والمقابلة الشخصية إضافة إلى جمع الميزانيات.

- **نتائج الدراسة:**

❖ الاعتماد على الطريقة الكلاسيكية داخل مديرية الاستغلال عند قرار منح القرض.

❖ عند تطبيق نموذج SCORING تنخفض نسبة تعرض البنك لمخاطر القروض.

❖ يعتبر نموذج SCORING طريقة مكملة للطريقة الكلاسيكية حيث يساعد على اتخاذ قرار منح القرض.

❖ التوقع الجيد يمكن البنك من التحكم في الخطر لأنه في حالة عدم تحقق التوقع يقع البنك في مشاكل مع المقترضين.

❖ المتغيرات R5، R11، R12 لهم علاقة بقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها وبالتالي القدرة على استرجاع القرض.

✓ **الدراسة الخامسة:**

مذكرة لنيل شهادة ماستر تحت عنوان تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري الوكالة 37 بالبويرة من إعداد الطلبة جعفري حياة,قاسم مليكة بجامعة اكلي محند أو الحاج بالبويرة سنة 2014-2015.

- **الإشكالية المطروحة:**

ماهي الطرق المعتمدة من طرف البنك لتسيير خطر القرض؟

- **المنهجية المتبعة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بشقيه المسحي ودراسة حالة فطريقة المسح تتماشى وطبيعة البحث هذا بالنسبة للجانب النظري أما الشق الثاني فهو عبارة عن دراسة حالة في البنك الخارجي الجزائري.

- **نتائج الدراسة:**

❖ يعتبر الائتمان المصرفي في معظم البنوك الجزء الأكبر من نشاطها لذلك يجب الاهتمام بمخاطر الائتمان من السلطات الرقابية.

❖ تعتبر عملية منح القروض معرضة لمجموعة من المخاطر لذلك تقوم البنوك باتخاذ إجراءات عديدة من أجل استرداد أموالها كاشتراط الضمانات.

❖ الكشف عن تعثر القروض مبكرا يساعد في الحد من متابعتها.

✓ **الدراسة السادسة:**

مذكرة لنيل شهادة ماستر تحت عنوان تسيير مخاطر القروض البنكية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تلمسان من إعداد الطلبة اوكيلي محمد هشام و زربوح عبد الوهاب بجامعة تلمسان سنة 2016-2017.

- **الإشكالية المطروحة:**

ما مدى نجاعة الطرق المعتمدة من طرف البنوك في تسيير مخاطر القروض الممنوحة للزبائن؟

- **المنهجية المتبعة:**

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج وتم توظيفها كلما دعت الحاجة لذلك فتارة تم الاعتماد على المنهج الوصفي وتارة المنهج التحليلي حيث تناول مفاهيم نظرية حول تسيير مخاطر القروض وهذا ما تطلب عرض مفاهيم حول البنوك والمفاهيم الخاصة بالقروض البنكية إضافة إلى المخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية أما بالنسبة للفصل الثاني فتطرق بالتفصيل لخطر القرض وطرق تسييره والطرق المستخدمة لتقييمه وتقديره وللتعمق أكثر اعتمد في حالة تطبيقية على المنهج التطبيقي.

- **نتائج الدراسة:**

❖ إن عملية منح القروض لا تخلو من المخاطر.

❖ للبنك دور هام في الاقتصاد والتنمية الوطنية.

❖ من أهم المخاطر التي يواجه البنك هي خطر عدم التسديد.

❖ مجموعة بنوك الفلاحة والتنمية الريفية لا تطبق الطرق الحديثة لإدارة خطر القرض.

❖ ضعف النظام المعلوماتي والذي يعتمد عليه البنك في الحصول على معلومات زبائنه للسماح له بإصدار القرارات السليمة والكشف عن حالات عدم الدفع.

❖ يعتبر تسيير مخاطر القروض أولا قبل تاريخ الاستحقاق وهي التسيير الوقائي من خلال محاولة الكشف عن المخاطر والوقاية منها وبعد تاريخ الاستحقاق أي بعد وقوع الخطر وهي التسيير العلاجي من أجل التخفيف من شدة النتائج المترتبة عنها.

❖ معظم البنوك الجزائرية تعتمد كليا على الطريقة الكلاسيكية في تحليل مخاطر القروض.

✓ **الدراسة السابعة:**

مجلة اقتصادية تحت عنوان دور تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية في تسيير المخاطر في المؤسسات الصناعية للدكاترة لمجد بوزيدي ورياض عيشوش بجامعة بومرداس وجامعة أم البواقي سنة 2017.

- **الإشكالية المطروحة:**

كيف تساهم تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية في تدعيم آليات إدارة وتسيير المخاطر في المؤسسات الصناعية؟

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى العلاقة التفاعلية وقوة التأثير المتبادل بين الاستخدام الفعال لتقنية الشبكات العصبية الاصطناعية ومدى تأثيرها في تدعيم آليات إدارة المخاطر وكيفية التحكم فيها وتدعيم الوضعية التنافسية الحالية والمستقبلية للمؤسسة واكتساب الميزة التنافسية وتحقيق الاستمرار في إطار مستويات متميزة من الأداء المنظمي.

- **نتائج الدراسة:**

❖ أصبحت النماذج التقنية والأساليب الإحصائية المتبعة في إدارة المخاطر تؤدي دورا كبيرا في التنبؤ بسلوك هذه الأخيرة.

❖ أصبحت النماذج التقنية والأساليب الإحصائية تمكن متخذ القرار من رسم الاستراتيجيات لمواجهة المخاطر.

❖ أصبحت النماذج التقنية والأساليب الإحصائية تؤدي دورا فعالا في السيطرة على المخاطر والتقليل من حدتها.

❖ أضحت تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية إحدى أهم التقنيات الحديثة المستعملة في معالجة المخاطر.

❖ قدرة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية على تحليل وتقييم المخاطر بشكل يضمن فعالية في معالجتها.

❖ قدرة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية على تسهيل معالجة المخاطر والسيطرة عليها.

✓ **الدراسة الثامنة:**

مذكرة لنيل شهادة ماجستير تحت عنوان تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري من إعداد آيت عكاش سمير بجامعة سعد دحلب البليدة سنة 2005.

- **الإشكالية المطروحة:**

كيف يتعامل البنك مع خطر القرض لاجتنابه أو لمواجهته في حالة تحققه؟

- **المنهج المتبع:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي انطلاقا من الجهاز المصرفي ووصفه مع تعريف القروض والمخاطر وكيفية تحليلها، كما اعتمد في هذا البحث على دراسة حالة خاصة بالبنك الخارجي الجزائري.

- **نتائج الدراسة:**

❖ تحتل البنوك مكانة هامة في الاقتصاد العالمي والمحلي نتيجة لدورها الفعال المتزايد يوما بعد يوم.

❖ الوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح القروض والتي تعتبر من أخطر الوظائف التي تقوم بها كون تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها وهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديمها للغير.

❖ يقوم البنك بواسطة مجلس الإدارة وخبراء الائتمان بإعداد سياسة اقراضية ملائمة على ضوء الموارد المالية المتاحة.

✓ **الدراسة التاسعة:**

مذكرة لنيل شهادة ماجستير تحت عنوان تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القرض من البنك دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري من إعداد الطالبة قاسمي آسية بجامعة محمد بوقرة بومرداس سنة 2008-2009.

- **الإشكالية المطروحة:**

كيف يمكن تبني نظام ضمانات يوفق بين تقليل المخاطر مع الحفاظ على تعظيم العائدات من الإقراض في البنوك بصفة عامة والقرض الشعبي الجزائري بصفة خاصة؟

- **المنهجية المتبعة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي يظهر كل من مفاهيم حول البنوك التجارية والأخطار البنكية مع تحليل مخاطر لقروض وطرق تقييمها وتسييرها. كما قامت الباحثة بدراسة حالة بنك القرض الشعبي حيث قامت بدراسة حول قرض استثماري مبينة مراحل تقديم القرض وتحديد مخاطره مع الضمانات اللازمة عند منحه.

- **نتائج الدراسة:**

❖ أصبحت الأعمال التي تقوم بها البنوك معقدة وتشكل خطرا عليها لذلك يستلزم الاهتمام بإدارة المخاطر وترقيتها من أجل سلامة النظام المصرفي.

❖ يعتبر منح القرض مشكلة بالنسبة للبنك فأي خطأ عند منحه يجر إلى مشاكل تؤدي حتى إلى إفلاسه لذلك لابد كم دراسة معمقة والوقاية قبل الدخول في الأساليب العلاجية والذي قد تتعب البنك ويوصله إلى حالات ميؤوس منها.

❖ لا تقوم سلامة البنك بالضرورة على أسس محاسبية ومعدلات رياضية فحسب فالخلفيات السياسية والاقتصادية والقانونية والاستعمال السليم للصلاحيات بالنسبة للمدير هي التي تحدد استمرارية القطاع.

✓ **الدراسة العاشرة:**

مذكرة لنيل شهادة ماستر تحت عنوان إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري بوكالة البويرة من إعداد الطالبة زايدي صبرينة بجامعة اكلي محند اولحاج البويرة سنة 2014-2015.

- **الإشكالية المطروحة:**

ماهي الآليات والإجراءات التي تتبعها الإدارة البنكية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالقرض؟

- **المنهجية المتبعة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يصف الجهاز المصرفي وتطور الخطر المصرفي كما قامت الباحثة بدراسة حالة في بنك القرض الشعبي الجزائري بوكالة البويرة حيث تمحورت هذه الدراسة حول منح قرض استثماري من بنك القرض الشعبي الجزائري حيث بينت فيه كيفية دراسة ملف القرض الاستثماري والخطوات المتبعة لمنحه ثم التحليل المالي استخدمت فيه الأساليب الإحصائية المتمثلة في النسب المئوية وأخيرا تقييم الموضوع وتحديد الضمانات.

- **نتائج الدراسة:**

❖ الكشف المبكر لتعثر القروض يحد من تبعاتها.

❖ ضرورة مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل.

❖ يعتبر الائتمان المصرفي في البنوك أكبر نشاطاتها لذلك تعطي المصارف والسلطات الرقابية أهمية كبيرة للمخاطر الائتمانية.

✓ **الدراسة الحادية عشر:**

مجلة الابتكار و التسويق بعنوان قياس وإدارة المخاطر الائتمانية باستعمال طريقة القرض التنقيطي دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA من إعداد الأستاذ فيلالي طارق بجامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس سنة 2016.

- **الإشكالية المطروحة:**

هل يضمن تطبيق البنك محل الدراسة لطريقة القرض التنقيطي تقدير المخاطر المرتبطة بالعملية الائتمانية بشكل دقيق؟

- **أهداف الدراسة:**

  - تحديد الفروق الموجودة بين المعلومات المالية وغير المالية المستخدمة في عملية اتخاذ القرار الائتماني.
  - تحديد الفروق الموجودة بين دقة وثبات نتائج مناهج قياس المخاطر الائتمانية الكلاسيكية والحديثة.
  - تحديد الفروق الموجودة بين دقة وثبات نتائج نماذج الدراسة المكونة انطلاقا من المعلومات المالية فقط أو من مزيج من المعلومات المالية وغير المالية على حد سواء.

- **نتائج الدراسة:**

❖ أصبحت عملية قياس وإدارة المخاطر عبئا كبيرا على المؤسسات المالية المقرضة في ظل محدودية المناهج الكلاسيكية لقياس المخاطر.

❖ تعتبر طريقة القرض التنقيطي من أهم طرق قياس المخاطر الائتمانية.

❖ لطريقة القرض التنقيطي دور هام في تشخيص الوضعية المالية للمقترضين بغية اتخاذ أحسن قرار ائتماني.

❖ يعتبر غياب الشفافية وشرط الإفصاح المالي من العوامل الأساسية المؤدية إلى فشل البنوك التجارية في تقدير المخاطر الائتمانية بشكل صحيح.

✓ **الدراسة الثانية عشر:**

مذكرة لنيل شهادة ماستر تحت عنوان القروض المصرفية وطرق تسيير المخاطر المترتبة عنها دراسة حالة قرض ببنك القرض الشعبي الجزائري – تلمسان– من إعداد الطالب بجاوي شاوش شهاب بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان سنة 2016-2017.

- **الإشكالية المطروحة:**

إلى أي مدى بإمكان البنوك التجارية التحكم في تسيير المخاطر أثناء منحها القروض المصرفية؟

- **المنهجية المتبعة:**

اعتمدت الدراسة في إجابتها على الإشكالية والتساؤلات وتأكدها من صحة الفرضيات على المنهج الوصفي متمثلا في وصف البنوك، القروض والتعرف على المخاطر الخاصة بالقروض المصرفية كما اعتمدت على المنهج التحليلي في تحليل طرق تسيير مخاطر القروض المصرفية نظريا وميدانيا.

- **نتائج الدراسة:**

❖ يلعب البنك دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث يعتبر الممول الأساسي للمشاريع.

❖ يعتبر البنك الوسيط بين الأعوان الاقتصاديين لتمويل استثماراتهم.

❖ قبل اتخاذ القرار بمنح القرض يمر البنك بعدة مراحل منها: تقديم طلب القرض، المقابلة الشخصية، الاستخبارات الائتمانية، الزيارة الميدانية، التحليل المالي.

❖ للحد من المخاطر خاصة عدم السداد يقوم البنك بأخذ ضمانات لتغطية المخاطر.

✓ **الدراسة الثالثة عشر:**

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تحت عنوان أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي دراسة استبيانيه لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة من إعداد الطالبة سعيدة زاوي بجامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2013/2012.

- **الإشكالية المطروحة:**

إلى أي مدى تساهم أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي وما هو واقع تطبيق تلك الأدوات في البنوك التجارية لولاية ورقلة؟

- **المنهجية المتبعة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لغرض الإلمام بالجانب النظري للموضوع أما في الجانب التطبيقي تم استخدام الاستبيان لجمع بيانات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS20 وكذا استخدام الأدوات الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي

- **نتائج الدراسة:**

❖ السياسات الائتمانية المطبقة في البنوك تلزم الموظفين بإجراء عملية التحليل المالي للاستعانة به في ترشيد قراراتها الائتمانية.

❖ البنوك تعتمد على الضمانات العينية والمالية كأداة حماية وتحوط ضد تعثرات وخسائر القروض.

❖ الزيارة الميدانية لمكان مشروع المقترض تعتبر عاملا إضافيا للحماية والتحوط ضد مخاطر الائتمان.

❖ توفر الثقة في العميل لا يمنع من استعمال أدوات التحليل المالي لتقييم مخاطر الائتمان.

❖ عند تطبيق أدوات التحليل المالي تنخفض نسبة تعرض البنك لمخاطر الائتمان ويتمكن البنك من التنبؤ بمخاطر الائتمان قبل حدوثها.

✓ **الدراسة الرابعة عشر:**

مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان أهمية التحليل المالي في دراسة خطر القروض دراسة حالة لدى البنك الخارجي الجزائري BEA من إعداد الطلبة سواريت عبد الحميد وتربوعة سامية بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان سنة 2014/2013.

- **الإشكالية المطروحة:**

ما مدى أهمية تقنية التحليل المالي كأداة مستخدمة من قبل البنوك لقياس مختلف مخاطر القرض؟

- **المنهجية المتبعة:**

من أجل دراسة إشكالية البحث والإجابة على التساؤلات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري أما بالنسبة للجانب التطبيقي تم الاعتماد على دراسة حالة.

- **نتائج الدراسة:**

❖ تعتبر البنوك الوحدة الأساسية لبناء الهيكل المصرفي كما تمثل حجر الزاوية الذي يتم من خلاله تفعيل حركة رؤوس الأموال داخل الاقتصاد.

❖ تعتبر الإدارة المالية عنصرا أساسيا باعتبارها همزة الوصل بين مختلف المصالح داخل البنك.

❖ من أهم الركائز التي تعتمد عليها البنوك لاتخاذ القرار الأنسب للرد على طلب القرض الدراسة المالية لملف طالب القرض.

❖ للقروض المصرفية الأثر الكبير و الدور الفعال في عملية التمويل الاقتصادي.

❖ من خلال نسب ومؤشرات التحليل المالي يعتبر هذا الأخير أداة غاية في الأهمية بالنسبة للبنوك المانحة للقروض.

✓ **الدراسة الخامسة عشر:**

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تحت عنوان فعالية القرض التنقيطي في إجارة وتسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية دراسة حالة بالقرض الشعبي الجزائري وكالة أم البواقي من إعداد الطالبة صياد يسمينة بجامعة أم البواقي سنة 2016/2015.

- **الإشكالية المطروحة:**

ما مدى فعالية القرض التنقيطي في تسيير مخاطر القروض البنكية في البنوك التجارية الجزائرية؟

- **المنهجية المتبعة:**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لأنه يعتبر مناسبا لبعض أجزاء البحث لتقدير الحقائق والتعريف بمعظم المفاهيم التي لها صلة بالموضوع بالإضافة إلى المنهج التحليلي قصد إسقاط الجانب النظري على التطبيقي وذلك من خلال الدراسة الميدانية على مستوى القرض الشعبي الجزائري وكالة أم البواقي.

- **نتائج الدراسة:**

❖ المخاطرة تلازم كالنشاط منشطات المؤسسة المصرفية لذلك يقوم البنك بتسيير مخاطر القروض بالاعتماد على الضمانات التي تعتبر عن الإجراءات الوقائية لها كالكفالة و الرهانات.

❖ طريقة القرض التنقيطي من طرق التنبؤ و تساعد على معرفة الحالة المالية للمؤسسة إذ أنها تساعد البنك على التخفيض من المراقبة وتوقع عجز المقترضين.

❖ طريقة القرض التنقيطي طريقة حديثة نسبيا يتم الاعتماد عليها من أجل التميز بين المؤسسات السليمة والأخرى العاجزة.

❖ لنموذج القرض التنقيطي دور هام في الحكم على طلبات القروض لدى البنوك التجارية.

❖ تسهل طريقة القرض التنقيطي في عملية دراسة طلبات القروض حيث توفر الوقت وتتميز بالدقة.

❖ تساعد طريقة القرض التنقيطي على اتخاذ قرارات صائبة بدقة.

❖ طريقة القرض التنقيطي من الطرق الحديثة التي يجعل البنوك الجزائرية تدعيمها و تطويرها لأنها تعمل على التقليل من المخاطر الائتمانية التي تحيط بالبنوك.

✓ **الدراسة السادسة عشر:**

مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي دراسة حالة عينة من المصارف بمدينة بورتسودان من إعداد الطالب محمد تاج السر محمد أحمد أبو سوار بجامعة البحر الأحمر سنة 2017/2016.

- **الاشكالية المطروحة:**

ما مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي؟

- **المنهجية المتبعة:**

انتهج البحث المنهج التاريخي و العملي و الاستنباطي و الاستقرائي، و اعتمد على الاستبيان في جمع المعلومات و وزعت 64 استبيانا.

- **نتائج الدراسة:**

❖ تعتمد المصارف على التحليل المالي بصورة كبيرة, و ينصب استخدام المصارف للتحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف.

❖ ينتج عن استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر مجموعة من المشاكل منها صعوبة اتخاذ القرارات، صعوبة المقارنة بين القوائم المالية، فقدان و انخفاض الثقة في القوائم.

II. ملخص الدراسات:

كتلخيص للدراسات السابقة قمنا بمراجعة مدققة و مفصلة للمذكرات و المجلات المذكورة سابقا حيث لاحظنا أن كافة الدراسات تذهب إلى اتجاه واحد ألا وهو تأييد فكرة تطبيق الطرق الكمية الحديثة المتمثلة في تطبيق طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية كمساندة للطريقة التقليدية المتمثلة في طريقة التحليل المالي من أجل الدراسة الجيدة لملفات طلبات القروض للحد من مخاطر هذه الأخيرة حيث رأينا أن أغلبية الدراسات و نظريات الباحثين عند قيامهم بدراسة الحالات في الجانب التطبيقي يؤكدون على أن جميع البنوك المتخصصة في مجال القروض لا تعتمد على الطرق الحديثة بل تعتمد كليا على الطريقة الكلاسيكية أي طريقة التحليل الملي في دراساتها لملفات طلبات القروض مما يجعل التأكد من حد خطر عدم التسديد أو عدم قدرة الزبون على الوفاء بمستحقاته في الفترة المحددة لتاريخ الاستحقاق صعبا أي التأكد لا يكون بنسبة كاملة.

كما لاحظنا أن الدراسات التي قام بها الباحثون والتي تشابه الدراسة التي نتناولها وهي طرق تسيير مخاطر القروض تناولت عدة نتائج متشابهة وتمثلت فيما يلي:

- تعتبر القروض في معظم البنوك الجزء الأكبر من نشاطها لذلك من الطبيعي أن يتم الاهتمام بدرجة كبيرة بمخاطر القروض المصرفية من قبل المصارف والسلطات الرقابية.
- تتعرض عملية منح القروض بكافة أشكالها إلى مجموعة من المخاطر وعليه تقوم البنوك باتخاذ إجراءات متعددة من أجل استرداد أموالها قبل تاريخ الاستحقاق كاشتراط تقديم ضمانات.
- إن أسباب الزيادة في نسبة خطر عدم التسديد ترجع بصفة عامة إلى التوسع في منح القروض مع عدم احترام القوانين و المتمثلة في الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة خاصة من أجل جلب المزيد من الزبائن إضافة إلى الأسباب المتعلقة بالعميل وأخرى متعلقة بالظروف العامة والمتعلقة أيضا بالبنك المقرض.

- تعتبر القروض أهم المنتوجات بالبنوك الجزائرية ولكن عملية منحها ترتبط بالمخاطر وعليه للتقليل من خطر عدم التسديد يجب الاعتماد على الطرق الكمية والتي على رأسها طريقة القرض التنقيطي وتقنية الشبكات العصبية لمنح القرض حيث إن الاعتماد على الضمانات لوحدها غير كاف لتصنيف العملاء القادرين على التسديد من عدمه.
- أصبح تطبيق الطرق الكمية في المحاولة لتقدير خطر عدم التسديد من المتطلبات الأساسية باعتبار الجزائر تمر بمرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق الذي يحمل منافسة شرسة بين البنوك العامة والخاصة.
- يجب الاعتماد على الطرق الكمية في توجيه قرار منح القرض مساندة للطريقة المعتمدة بالبنوك الجزائرية والمتمثلة في التحليل المالي لملف القرض.
- تعتبر الإدارة المالية عنصرا أساسيا باعتبارها همزة الوصل بين مختلف المصالح داخل البنك.
- من أهم الركائز التي تعتمد عليها البنوك لاتخاذ القرار الأنسب للرد على طلب القرض الدراسة المالية لملف طالب القرض.
- للقروض المصرفية الأثر الكبير والدور الفعال في عملية التمويل الاقتصادي.
- من خلال نسب ومؤشرات التحليل المالي يعتبر هذا الأخير أداة غاية في الأهمية بالنسبة للبنوك المانحة للقروض.
- ضرورة مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل.
- يعتبر الائتمان المصرفي في البنوك أكبر نشاطاتها لذلك تعطي المصارف والسلطات الرقابية أهمية كبيرة للمخاطر الائتمانية.

خاتمة الفصل الثاني:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مجموعة من الدراسات السابقة المشابهة لموضوع بحثنا بما فيها رسائل أو أطروحات دكتورة، مذكرات لنيل درجة ماجيستر أو ماستر أكاديمي أو مقالات علمية و ذلك بهدف معرفة و ذكر ما جاء فيها من إشكالية و ما هو المنهج المتبع و خاصة ما نوع الطريقة المتبعة في تسيير خطر القرض حيث لاحظنا تشابه في النتائج.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل الثالث:

بعد تطرقنا إلى الجانب النظري لعملية منح القروض و طرق تسيير مخاطرها، و أخذ الضمانات و تأمين القرض و كيفية مواجهة تلك المخاطر في حالة تحققها، قمنا بدراسة تطبيقية على مستوى بنك التنمية المحلية و محاولة إسقاط جل المفاهيم و المعلومات المتواجدة في النظري على الجانب التطبيقي، بحيث تطرقنا إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية

المبحث الثاني: دراسة ملف قرض استثماري في وكالة بنك التنمية المحلية

I. تقديم بنك التنمية المحلية:

1. مفهوم بنك التنمية المحلية:

بنك التنمية المحلية و يسمى بالفرنسية Banque de Développent Local و مختصره BDL هو بنك عمومي تأسس سنة 1986، رأس مال يصل إلى 368.000.000,00 دج، و يملك شبكة متكونة من 155 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بما في ذلك 147 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و 06 وكالات متخصصة في منح قروض على الرهن، حيث هو النشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية و يميزه عن باقي البنوك.

بنك التنمية المحلية هو أولا بنك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو الصناعات الصغيرة و المتوسطة و التجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة و الأفراد و العائلات.

يسعى بنك التنمية المحلية إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني و بالخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو الصناعات الصغيرة و المتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية ANSEJ، ANGEM، CNAC ، بحيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد من جهة و دور رئيسي في تمويل مشاريع الترقية العقارية من جهة أخرى، و كذا الأشخاص الذين يريدون شراء مسكن.

2. مهام بنك التنمية المحلية:

بالإضافة للمهمة الرئيسية للبنوك التجارية المتمثلة في جمع الودائع ومنح القروض فلبنك التنمية المحلية مهام أخرى تتمثل في تمويل:

- المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصرف الهيئات المحلية (الولاية، البلدية....).
- العمليات الاستثمارية المنتجة المخططة التي تبادر بها الجماعات المحلية.
- العمليات التي لها صلة بالقروض على الرهن (الرهن الحيازي).
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون حسب الشروط والأشكال المعمول بها.
- عمليات التجارة الداخلية الجهوية والمحلية.
- المخططات والبرامج التنموية الوطنية.
- تسبيقات وسلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية.
- جميع العمليات البنكية: القرض، الصرف والخزينة التي لها علاقة بأعمال تسيير موجوداتها المالية.

3. أهداف بنك التنمية المحلية:

تتمثل أهدافه الأساسية في:

_ تحقيق الربح و هو الهدف الرئيسي الذي يسعى من أجله البنك

_ إرضاء العملاء و تلبية مطالبهم و احتياجاتهم

_ جلب عدد كبير من الزبائن عن طريق عرض منتجات و خدمات جديدة

_ تنفيذ المخططات و البرامج المقدرة لإنجاز الأهداف المرسومة للهياكل و الأعمال

II. دراسة ملف قرض استثماري في وكالة بنك التنمية المحلية:

1. دراسة ملف القرض:

في 2015/04/16 قامت مؤسسة الأشغال الهيدروليكية و العامة المتواجدة ب 05 شارع L'ALN تلمسان و الموطنة منذ سنة 2004 ببنك التنمية المحلية بتلمسان بتقديم طلب قرض لشراء التجهيزات العينية التالية:

- حفارة على الإطارات.
- حفارتين على السلاسل.
- حفارة هيدروليكية على السلاسل.
- شاحن الرجعية على الإطارات.

حاملا معه الملف المكون من:

- طلب خطي مبرزا فيه طبيعة القرض المرغوب فيه.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، شهادة الميلاد و شهادة الإقامة.
- نسخة من السجل التجاري.
- شهادة من التأمينات.
- تقديم وثائق عدم الخضوع للضرائب و عدم التزامه ببنوك أخرى.
- الميزانية الختامية و التقديرية للمشروع.
- الوضعية المحاسبية للمؤسسة.

- تحديد مداخيل المشروع وفق دراسة محاسب مالي.

2. **تقييم المؤسسة طالبة القرض:** بالاعتماد الملحق رقم 1

- **الاحتياجات:**

القرض المطلوب من المؤسسة متوسط الأجل، مدته ستة سنوات منها سنة مؤجلة، لشراء تجهيزات عينية تقدر تكلفتها ب 76.994.524,26 دج منها 23.098.357,28 دج يتكفل بها صاحب المشروع أي يساهم ب 30% من المشروع أما الباقي (70%) عن طريق البنك أي 53.896.166,98دج.

- **الضمانات المقدمة:**

- رهن عقاري من الدرجة الأولى.
- رهن على الآلات.
- كفالة المسير.
- تفويض التأمين متعدد المخاطر.
- التأمين على الكوارث الطبيعية.

3. **التحليل المالي و تقييم مشروع موضوع القرض:**

- **التحليل باستعمال مؤشرات التوازن المالي:**

الجدول رقم 1: رأس المال العامل الوحدة : KDA

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأموال الدائمة	126.917	158.917	183.403	197.738	222.624	248.310	274.897
الأصول الثابتة	57.698	46.672	40.814	34.955	29.095	23.236	17.377
رأس المال العامل	69.219	112.245	142.589	162.783	193.529	225.074	257.520

من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات الموجودة في الملحق رقم 2

من خلال الجدول نلاحظ أن المشروع يحقق رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثمانية بمعنى هناك فائض من الأموال الدائمة و هذا مؤشر جيد يبين مدى الاستقلالية المالية للمشروع، و بالتالي فهو يتمتع بهامش أمان يسمح للمؤسسة بمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

الجدول رقم 2: احتياجات رأس المال العامل الوحدة: KDA

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مخزون و أشغال في طور الإنجاز	-	-	-	-	-	-	-
ذمم تجارية	67.564	102.000	123.000	127.000	190.000	200.000	190.000
ذمم أخرى	1.768	2.670	3.400	5.400	2.654	3.000	8.700
ديون أخرى قصيرة الأجل	474	2.882	2.634	2.520	3.054	2.767	2.800
احتياجات رأس المال العامل	68.858	101.788	123.766	129.880	189.600	200.233	195.900

من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات الموجودة في الملحق رقم 2

نلاحظ من خلال الجدول أن احتياجات رأس المال العامل في السنوات الثمانية موجب و ذلك يعني بأن المؤسسة تعاني من عجز لهذا هي بحاجة إلى قرض لتجنب خطر الإفلاس.

الجدول رقم 3: الخزينة الوحدة: KDA

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
قيم جاهزة	362	10.495	18.825	9.056	3.930	24.843	61.621
سلفات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-
الخزينة	362	10.495	18.825	9.065	3.930	24.843	61.621

من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات الموجودة في الملحق رقم 2

من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثمانية و هذا يعني أن الخزينة تعاني من فائض في الأموال و هذا ليس في صالح المشروع و على صاحب المشروع أن يستثمر أمواله في تجديد الأجهزة و غيرها.

- **التحليل باستعمال النسب المالية:**

جدول رقم 4 الاستقلالية المالية الوحدة= KDA

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الأموال الخاصة	79.348	111.348	145.348	169.197	203.597	238.797	274.897
مجموع الديون	48.043	50.451	40.689	31.061	22.081	12.280	2.800
الاستقلالية المالية	1,65	2,21	3,57	5,44	9,22	19,44	98,17

من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات الموجودة في الملحق رقم 2

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر بمعنى أن المؤسسة لها القدرة لكافية للتسديد و الاقتراض حيث المؤسسة تحقق أكثر استقلالية.

الجدول5 نسبة القدرة على التسديد الوحدة:KDA

البيان / السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الأصول	127.392	161.801	186.039	176.411	225.679	251.079	277.698
مجموع الديون	48.043	50.451	40.689	31.061	22.081	12.280	2.800
نسبة القدرة على التسديد	2,65	3,21	4,57	5,67	10,22	20,44	99,17

من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات الموجودة في الملحق رقم 2

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة القدرة على التسديد أكبر من 1 بمعنى أن أصول المؤسسة تغطي ديونها.

أجلدول رقم 6: نسبة السيولة العامة الوحدة: KDA

البيان / السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول المتداولة	70.168	118.011	147.859	143.976	199.338	230.610	263.121
ديون قصيرة الأجل	474	2.882	2.634	2.520	3.054	2.767	2.800
نسبة السيولة العامة	148,03	40,94	56,13	57,13	65,27	83,34	93,97

من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات الموجودة في الملحق رقم 2

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع نسب السيولة العامة أكبر من 1 بقيمة كبيرة يعني على المؤسسة تستطيع تسديد ديونها مع ضرورة استثمار أموالها الموجودة بالخزينة.

الجدول رقم 7 نسبة السيولة الجاهزة الوحدة: KDA

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
القيم الجاهزة	362	10.459	18.825	9.065	3.930	24.843	61.621
ديون قصيرة الأجل	474	2.882	2.634	2.520	3.054	2.767	2.800
نسبة السيولة الجاهزة	0,76	3,62	7,14	3,59	1,28	8,97	22,01

من إعداد الطالبين بناءا على المعلومات الموجودة في الملحق رقم 2

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع نسب السيولة الجاهزة أكبر من 1 مما يبين لنا مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة و بالتالي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.

تقييم الحالة المالية للمشروع:

من خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع و المؤشرات المالية المحسوبة نعتبر أن السياسة المالية التي اتبعها صاحب المشروع مقبولة نسبيا و يظهر ذلك في الملحق رقم 3.

بالنسبة للتدفق النقدي يتضح لنا بأنه مؤشر إيجابي يعني هناك تقدم مستمر في عمليات التشغيل و بذلك نستنتج ثبات الوضعية المالية للمشروع و كذا نلاحظ ارتفاع الأرقام بشكل متسلسل خلال السنوات الخمس المدروسة، يؤكد قدرة المشروع على التمويل الذاتي و بذلك ترتفع نسبة تجاوزه للأخطار الممكن تواجدها (خطر عدم التسديد)...الخ. يظهر ذلك في الملحق رقم 4.

بالنسبة لمؤشرات التوازن المالي لاحظنا أن المشروع له كل من رأس المال العامل ، احتياجات رأس المال العامل و الخزينة موجب مما يعني أن المؤسسة لها قدرة الاستفادة من القرض، بالإضافة إلى تحليل الضمانات المقدمة من طرف الزبون طالب القرض يمكننا وضع تقييم لملف القرض بشكل نهائي.

أما بالنسبة للنسب المالية لاحظنا أن المؤسسة قادرة على تسديد جميع ديونها قبل تاريخ استحقاقها.

قامت الوكالة باتخاذ قرار منح القرض نظرا لقيمة الضمانات المقدمة بالملف من طرف الزبون و قبولها من ضمنها منزل مساحته 376 متر مربع تتمثل قيمته في 94.640.000,00 دج كما هو موضح في الملحق رقم 5 مع وضع الشروط المتمثلة في دفع العملات، توقيع اتفاقية القرض و سعر الفائدة و بعد ذلك تكون هناك متابعة من طرف مصلحة القروض و مراقبة استعمال القرض حيث تتابع الحساب الجاري للزبون للكشف عن أي تجاوزات و مراقبة الوضعية المالية للمشروع.

كيفية تسديد القرض:

قام البنك بإظهار شفافية للزبون و ذلك بوضع منهجية لطريقة سداد القرض قبل تاريخ استحقاقه.

رأس المال= 53.800.000,00 دج

معدل الفائدة= 5,5%

=53.800.000,00*5,5%

=2.959.000,00 دج

الضريبة على القيمة المضافة= 17%

المبلغ الإبتدائي= رأس المال/عدد السنوات

= 5/53.800.000,00

=10.760.000,00 دج

الجدول رقم 8: فترة السداد

السنوات	رأس المال المتبقي	المبلغ الإبتدائي	الفائدة	الأقساط
الفترة المؤجلة	53.800.000,00	-	2.959.000,00	-
السنة الأولى	43.040.000,00	10.760.000,00	2.959.000,00	12.923.435,59
السنة الثانية	32.280.000,00	10.760.000,00	2.367.200,00	12.923.435,59
السنة الثالثة	21.520.000,00	10.760.000,00	1.775.400,00	12.923.435,59
السنة الرابعة	10.760.000,00	10.760.000,00	1.183.600,00	12.923.435,59
السنة الخامسة	-	10.760.000,00	591.800,00	12.923.435,59

من الملحق رقم 6

خاتمة الفصل الثالث:

لقد قمنا في هذا الفصل بتقييم قرض استثماري ببنك التنمية المحلية تلمسان حيث تطرقنا إلى دراسة الملف و لاحظنا أن قرار الإصدار يكون من طرف مدير الوكالة و في حالة تجاوز المبلغ سلطة البث في منح القروض التي تمتلكها الوكالة يتم نقل ذلك الملف إلى السلطات العليا، حيث قامت الوكالة بمنح القرض للمؤسسة مع طلب ضمانات و فرض شروط كافية تمكنها من استرجاع أموالها في حالة عدم قدرة المؤسسة على السداد.

خـــاتمـــــــة

الخاتمة العامة:

لقد تطورت النشاطات البنكية من مجرد عمليات ضيقة المجال بشاملها عددا معينا من المتعاملين إلى مجال واسع يمس الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات على حد سواء فتشهد الجزائر اليوم و كغيرها من الدول تحولات عميقة وإصلاحات اقتصادية نتيجة فتح أبواب الاقتصاد أمام المنافسة الشديدة التي يهيمن عليها قانون العرض و الطلب وموازاة مع الدور الهام و الأساسي الفعال الذي تلعبه البنوك بقيامها بمختلف عمليات التمويل فان إمكانية حدوث الخطر تبقى واردة وعلى هذا الأساس تعتبر حماية مصالح المودعين لديه واجب على البنك لذلك يجب وضع سياسات و إجراءات إقراضية خاصة به تتلاءم مع طبيعة نشاطه, إضافة إلى القيام بكل الدراسات الضرورية والتحاليل المعمقة بالخصوص المالية منها وذلك باستخدام طريقة التحليل المالي لما تتيحه من أساليب وأدوات لدراسة ملفات القروض نظرا لعدم تطبيق الطرق الحديثة المتمثلة في طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية في تسيير الخطر من ثم اتخاذ القرارات المناسبة إما القبول أو الرفض.

من خلال ما تطرقنا إليه في الجزء النظري وما اكتسبناه من معلومات أثناء دراسة حالة لقرض استثماري في بنك التنمية المحلية بتلمسان إلى نتيجة مفادها أن التحليل المالي يعتبر المرآة العاكسة لحقيقة الحالة المالية للمؤسسة طالبة القرض وذلك بالكشف عن نقاط الضعف والقوة التي تبين المنهج والسياسة المالية المتبعة ومدى فعاليتها مما يؤدي إلى تكوُّن صورة واضحة وشاملة لدى المصرفي للحالة المالية الخاصة بالعميل طالب القرض, وعلى هذا الأساس يأخذ البنك قراراته اتجاه طلبات عملائه فمنهم ذو الحالات المالية الجيدة التي تمتاز بتحسن دائم يتم قبول طلبها مع البحث عن تقوية وتحسين العلاقة معهم من خلال تقديم البنك إرشادات وخدمات إضافية ذات اثر ايجابي على مجال نشاطهم أما بالنسبة للعملاء ذوي النشاطات التي لا تتلاءم مع إمكانياتهم المالية والمادية وفقا للمؤشرات والنسب المعلومة فلا يتعامل البنك معهم نظرا لاعتبارهم مصدر خطر على أموال المودعين.

ختاما لدراستنا فقد توصلنا إلى مجمعة من النتائج التي يمكن ذكرها فيما يلي:

- في هذه الدراسة توصلنا إلى أن أهم مخاطر القروض التي تواجه البنوك هي مخاطر تتعلق بالمقترضين وكذا مخاطر متعلقة بالمشروع.
- تتعرض عملية منح القروض لعدة مخاطر لذلك يقوم البنك باتخاذ إجراءات من اجل استرداد أمواله وذلك عن طريق اشتراط تقديم ضمانات.
- البنوك لا تثق بالعميل بل تعتمد على الضمانات كخط دفاع أول حيث يتم اتخاذ الضمانات بالدرجة الأولى عند اخذ القرار الائتماني.

- تعتبر ميزانية المؤسسة من أهم الوثائق التي يدرسها المصرفي لدراسة قرار منح القرض وذلك للقيام بتحليل مالي دقيق يمكنه من تحديد ومعرفة المركز المالي للمؤسسة.
- الكشف بشكل مبكر عن تعثر القروض يساعد على الحد من متابعتها.
- أغلبية البنوك لا تعتمد على الطرق الحديثة في تسيير المخاطر بل تعتمد فقط على التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض.

المراجـــــــع

قائمة المراجع

الكتب و المؤلفات:

- ياسين العايب, مخاطر عدم تماثل المعلومات بين قصور صيغ التمويل التقليدية و حلول الصناعة المالية الإسلامية, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة قسنطينة 2
- سوزان سمير ديب–محمود إبراهيم نور– شقيري نوري موسى–عبد الله يوسف سعادة, إدارة الائتمان, عمان– دار الفكر ناشرون و موزعون, 2011
- الطاهر لطرش, تقنيات البنوك, ديون المطبوعات الجامعية الساحة المركزية– بن عكنون الجزائر, 2010
- أحمد شعبان محمد علي, موسوعة البنوك و الائتمان "التمويل المصرفي له" المنهج و التطبيق, دار التعليم الجامعي للنشر, الإسكندرية, 2016
- دريد كامل آل شبيب, إدارة البنوك المعاصرة, دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان– الأردن,2012
- مهند حنا نقولا عيسى, إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية, دار الراية للنشر و التوزيع– عمان, 2010
- شقيري نوري موسى, محمد إبراهيم نور, وسيم محمد الحداد, سوزان سمير ديب, إدارة المخاطر, دار المسيرة للنشر و التوزيع, عمان'2012
- ناصر دادي عدون, تقنيات مراقبة التسيير, تحليل مالي, الجزء الأول, مطبعة مدني IMC, بوفاريك, 1990

مجلات:

- لمجد بوزيدي, رياض عيشوش, مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE, دور تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية في تسيير المخاطر في المؤسسات الصناعية, جامعة بومرداس–الجزائر, جامعة أم البواقي–الجزائر, 2017

الرسائل و المذكرات:

- مذكرة تخرج الدكتورة, صوار يوسف, محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية, 2008
- مذكرة تخرج ماستر, قروف محمد كريم, فعالية القرض التنقيطي في إدارة و تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية,2016

المواقع الإلكترونية:

- http://www.acc4arab.com
- https://www.ta3lime.com/showthread.php?t=5805
- https://ar.wikibooks.org/wiki/مقدمة_في_الشبكات_العصبية_الاصطناعية

الملاحق

BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL

DIRECTION REGIONALE D'EXPLOITATION TLEMCEN
AGENCE DE REMCHI 431

FEUILLE DE COMITE DE CREDIT

Séance du: 20/05/2015

Nom prénom ou raison sociale:
N° du compte : , Ouvert le 13/04/2004
Activité : Entreprise des travaux hydraulique, publics T,C,E,
Adresse : N° 05 Bd de L'ANP Tlemcen
Secteur juridique: EURL

Validé par le service juridique le 18/04/2004

Numéro des précédentes AC: (Echues et/ou en cours)	**840/0517/14** **Échéance au 30/11/2015**	Date AC:	08/12/2014
Numéro des précédentes AC: (Echues et/ou en cours)	**840/0300/14** **Échéance au 31/12/2018**	Date AC:	28/09/2014
Numéro des précédentes AC: (Echues et/ou en cours)	**840/0361/14** **Échéance Main levé**	Date AC:	28/08/2014

Crédit autorisés			Engagements au	Situation des garanties exigées (1)			
Forme	Montant	Échéance	20/05/2015	Nature	Rôle	Montant	Échéance
				Hypothèque 1er	R	10 000	06/12/2047
Crédit Préfinan	5000000,00	30/11/2015	900 590,68	Nant. Marché, P	R	151 549	Main levée
MDAP à 70%	5000000,00	30/11/2015	5 000 000,00	CSA	R	10 000	27/08/2029
				CAT/NAT	R	10 000	15/12/2015
CMT	4600000.00	31/12/2018	4 600 000,00	DAMR	R	10 000	16/12/2015
				Caution hypothé	R	4600	31/08/2049
CBE	2581226,00	M,L	1 290 613,00	CAT/NAT	R	4 600	30/11/2014
				Gage sur engin	E	7 743	
				DATR	E	7 743	
				Nantissement du marché	R	51 624	Main levée

(1) Indiquer l'ensemble des garanties exigées par l'AC sus indiquée. Dans le rôle, indiquer (R) si la garantie est recueillie, (NR) si la garantie n'est pas recueillie.

Crédit (s) sollicité (s) ou points inscrits à l'ordre du jour (Formes, montants et durées des crédits sollicités) :

Crédit d'investissement pour l'acquisition d'un matériels:

Côut de l'investissement suivant factures 76 994 524,26 D.
Part d'autofinancement 23 098 357,28 DA
Crédit bancaire 53 896 166,98 DA

Objet du financement : A préciser pour les crédits d'exploitation et pour les crédits d'investissement

الملحق رقم 2

17-DONNEES FINANCIERES ET COMPTABLES:

U=KDA

Designations	Années							
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Fonds Propres Nets dont :								
Capital Social	1 900	1 900	1 900	1 900	1 900	1 900	1 900	1 900
Résultat en instance d'affectation	15 454	36 750	55 510	87 510	109 359	141 759	175 959	211 059
Résultat de l'exercice	2 747	18 760	32 000	34 000	36 000	38 000	39 000	40 000
Comptes courants associés bloqués		20 386	20 386	20 386	20 386	20 386	20 386	20 386
Reserves	1 552	1 552	1 552	1 552	1 552	1 552	1 552	1 552
Dettes à MT et LT (Banque)		47 569	47 569	38 055	28 541	19 027	9 513	
Créances d'investissement								
FONDS PERMANENTS	**21 653**	**126 917**	**158 917**	**183 403**	**197 738**	**222 624**	**248 310**	**274 897**
Immobilisation Nettes(y compris Créances d'investissement)	9 059	57 698	46 672	40 814	34 955	29 095	23 236	17 377
[illegible]	12 594	69 219	112 245	142 589	162 783	193 529	225 074	257 520
Stocks et travaux en cours	931							
[illegible]	10 994	67 564	102 000	123 000	127 000	190 000	200 000	190 000
[illegible]		1 768	2 670	3 400	5 400	2 654	3 000	8 700
fournisseur								
[illegible]			2 882		2 520	3 054	2 767	2 800
[illegible]					[illegible]	89 600	200 233	195 900
[illegible]					9 056	3 930	24 843	61 621
[illegible]								
[illegible]			10 459	18 [illegible]	9 056	3 930	24 843	61 621

U=KDA

	Positions décadaires sur 03 mois			
mois	févr-15	mars-15	avr-15	mai-15
10	1442	8842	5525	3048
20	3549	8070	7199	1247
30	2578	6628	5339	

au 19/05/2015

U=KDA

	2013	2014	2015
CA		82907	240000
MC	91056	113984	59065
En%	#DIV/0!	137,48	24,61

au 19/05/2015

الملحق رقم 3

AVIS

Au total,Le Projet d'investissement présenté par l'affaire
Comporte plusieurs éléments favorables :

D'une part,le délai de récupération du capital investi est inférieur à la durée du crédit ce qui explique la rentabilité du projet, La valeur actuelle nette est positive de 136 722 MDA Et l'indice de rentabilité est supérieur à 1 soit 3,01 ce qui montre la viabilité du projet ainsi que le taux interne de rentabilité égale à 54,60% qui est supérieur du taux d'actualisation 6,43 % donc le projet est rentable.

D'autre part, " présente une structure financière saine, une rentabilité satisfaisante, Les prévisions de chiffre d'affaires semblent tout à fait raisonnable étant donné la demande est très forte, la marge brut couvre largement les emplois.
C'est un projet qui semble dans la conjoncture actuelle économique réalisable et à encourager en raison des mouvements confiés important qu'il peut engendrer pour notre Agence

Ajoutons la bonne foi de L'EURL la proposition en contre partie de notre crédit une une garantie solide Celle d'une hypothèque d'un bien immobilier estimé à 94 640 KDA au pleine ville de Tlemcen.

De ce qui précède,le Comite de crédit Agence émit un avis favorable pour la mise en place d'un CMT de 53 800 000,00 DA pour le financement d'équipement (des travaux public et hydraulique » pour une durée de 06 ans dont un an de différé.

Mme BENAMAR AMEL
Chef de service commercial
et Engagement

الملحق رقم 4

Echéance de Remboursement:

Capital = 53 800 000,00
Taux: 5,5% tva17%(TTC environ) 6,44%

$$A = 53\,800\,000{,}00 \times \frac{t}{1-(1+t)^{-5}} \qquad \frac{0{,}06435}{0{,}267887744} = 0{,}240212557$$

A= 53 800 000,00 0,240212557 = 12 923 435,59

ANNEES	CAPITAL RESTANT	PRINCIPAL	INTERETS	ANNUITE
Période de Différéé	53 800 000,00	-	2 959 000,00	-
1ère Année	43 040 000,00	10 760 000,00	2 959 000,00	12 923 435,59
2ème Année	32 280 000,00	10 760 000,00	2 367 200,00	12 923 435,59
3ème Année	21 520 000,00	10 760 000,00	1 775 400,00	12 923 435,59
4ème Année	10 760 000,00	10 760 000,00	1 183 600,00	12 923 435,59
5ème Année	-	10 760 000,00	591 800,00	12 923 435,59

TABLEAU D'AMORTISSEMENT

Libelle	Valeur d'orgine	1ère Année	2ème Année		4ème Année	5ème Année
Valeur du Materiels	67 956 600,00	13 591 320,00	13 591 320,00	13 591 320,00	13 591 320,00	13 591 320,00
Interêts intercalaires	2 959 000,00					
TOTAL	70 915 600,00	13 591 320,00	13 591 320,00	13 591 320,00	13 591 320,00	13 591 320,00

ANALYSE DE LA RENTABILITE

CASH FLOW

ANNEES	1ère Année	2ème Année	3ème Année	...née	5ème Année
RESULTAT NET	32 000 000	34 000 000	36 000 000	38 000 000	39 000 000
AMORTISS. Ressopt F.Prél	13 591 320	13 591 320	13 591 320	13 591 320	13 591 320
Cash Flow	45 591 320	47 591 320	49 591 320	51 591 320	52 591 320
Cash flow cumulé	45 591 320	93 182 640	142 773 960	194 365 280	246 956 600

TAUX DE COUVERTURE DE LA DETTE

ANNEES	1ère Année	2ème Année	3ème Année	...née	5ème Année
Cash flow	45 591 320,00	47 591 320,00	49 591 320,00	51 591 320,00	52 591 320,00
Annuités	12 923 435,59	12 923 435,59	12 923 435,59	12 923 435,59	12 923 435,59
Ecart	32 667 884,41	34 667 884,41	36 667 884,41	38 667 884,41	39 667 884,41

L'ecart est toujours positif et supperieur , ce qui permet l'entreprise de regler les ... lté.

9- GARANTIES PROPOSEES:

Nature	Valeur expertisée
Hypothéque 1er rang sur habitation de 376 m2 sise à BD coopérative El Amel section N° 221 ilot de propriété N° 121 Tlemcen	94 640 000,00 DA Expertise SAE EXCT du 09/12/2012

10-Crédit précédemment consentis:

Forme	Montant	Échéance	Date de m	Engagement au: 20/05/2015
Crédit préfinancemen	5 000 000,00 DA	30/11/2015		900 590,68 DA débiteur
MDAP à 70%	5 000 000,00 DA	30/11/2015		5 000 000,00 DA
CMT	4 600 000,00 DA	31/12/2018	28/09/2014	4 600 000,00 DA solde 203
CBE margé à 25%	2 581 226,00 DA	Main levée	02/09/2014	1 290 613,00 DA50% bloqué au 266

11-ENCOURS CAUTIONS:

N° AC	Nature	Montant	provisions constituées	Marchés		
				N°	Désignation	Montant
	CS bloq, 100 %	11 524,50	100%		Extention du reseau d'assainissement à sid Boudjenane	1 152 450,00
	CBE bloq, 100 %	1 091 229,00	100%	N°74/2012	Assainissement zone 1 Oudjlida Nord	21 824 576,00
	CBE bloq, 100 %	3 817 872,35	100%	N°54/2012	Assainissement zone es à Ouled Mimoune	73 357 447,00
	CBE bloq, 100 %	440 420,20	100%	N°73/2012	Réalisation des AEP zo Oudjlida,	8808400,50
	CBE bloq, 100 %	48 000,20	100%	N°124	Améoration AEP sectio Boudjelida	960 004,00
	CBE bloq, 100 %	2 668 366,00	100%		Assainissement 700 log à Ouled Mimoune	53 367 320,00
	CBE bloq, 100 %	1 402 727,20	100%	N°10/13	Assainissement zone 1 Ain tellout	28 054 544,00
	CBE bloq, 100 %	1 290 613,00	25%	N°14/13	Assainissement zone 1 à Hennaya	25 812 260,00
	CBE bloq, 100 %	1 209 583,44	100%	N°08/2014	AEP centre Ouest REMCHI	24 191 668,80
	CBE bloq, 100 %	677 021,67	100%	N°106/2014	AEP zone sud Hennaya	13 540 433,40
	CBE bloq, 100 %	289 868,35	100%	N°50/2014	AEP zone sud Sidi Ahmed	5 797 367,00
	TOTAL	**12 947 225,91**				

الملحق رقم 6

Echéance de Remboursement:

Capital = 53 800 000,00
Taux: 5,5% tva17%(TTC environ) 6,44%

$$A = 53\,800\,000,00 \times \frac{t}{1-(1+t)^{-5}} = 53\,800\,000,00 \times \frac{0,06435}{0,267887744} = 53\,800\,000,00 \times 0,240212557 = 12\,923\,435,59$$

ANNEES	CAPITAL RESTANT	PRINCIPAL	INTERETS	ANNUITE
Période de Diffééé	53 800 000,00	-	2 959 000,00	-
1ère Année	43 040 000,00	10 760 000,00	2 959 000,00	12 923 435,59
2ème Année	32 280 000,00	10 760 000,00	2 367 200,00	12 923 435,59
3ème Année	21 520 000,00	10 760 000,00	1 775 400,00	12 923 435,59
4ème Année	10 760 000,00	10 760 000,00	1 183 600,00	12 923 435,59
5ème Année	-	10 760 000,00	591 800,00	12 923 435,59

TABLEAU D'AMORTISSEMENT

Libelle	Valeur d'orgine	1ère Année	2ème Année		4ème Année	5ème Année
Valeur du Materiels	67 956 600,00	13 591 320,00	13 591 320,00	13 591 320,00	13 591 320,00	13 591 320,00
Interêts intercalaires	2 959 000,00					
TOTAL	70 915 600,00	13 591 320,00	13 591 320,00	13 591 320,00	13 591 320,00	13 591 320,00

ANALYSE DE LA RENTABILITE

CASH FLOW

ANNEES	1ère Année	2ème Année	3ème Année	4ème Année	5ème Année
RESULTAT NET	32 000 000	34 000 000	36 000 000	38 000 000	39 000 000
AMORTISS. Ressopt F.Prél	13 591 320	13 591 320	13 591 320	13 591 320	13 591 320
Cash Flow	45 591 320	47 591 320	49 591 320	51 591 320	52 591 320
Cash flow cumulé	45 591 320	93 182 640	142 773 960	194 365 280	246 956 600

TAUX DE COUVERTURE DE LA DETTE

ANNEES	1ère Année	2ème Année	3ème Année	4ème Année	5ème Année
Cash flow	45 591 320,00	47 591 320,00	49 591 320,00	51 591 320,00	52 591 320,00
Annuités	12 923 435,59	12 923 435,59	12 923 435,59	12 923 435,59	12 923 435,59
Ecart	32 667 884,41	34 667 884,41	36 667 884,41	38 667 884,41	39 667 884,41

L'ecart est toujours positif et supperieur , ce qui permet l'entreprise de regler les ... lité.

الملخص :

تعتبر القروض و التسهيلات البنكية من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك لزبائنها و عملائها من خلال عملية الجمع بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي و ذلك من أجل تمويل استثماراتهم أو سد الحاجة المالية عن طريق قروض الاستغلال التي لا تتعدى السنة و ذلك بهدف الربحية.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مختلف الطرق التي يقوم بها البنك خلال معالجته لطلب قرض قبل اتخاذ قرار الإقراض و ذلك بهدف التقليل من مخاطر القروض بما فيها خطر عدم التسديد.

ختمنا دراستنا بحالة تطبيقية لقرض استثماري ببنك التنمية المحلية و ذلك باستعمال طريقة التحليل المالي كونها الأكثر استعمالا في البنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية : البنك، القروض البنكية، المخاطر، طرق تسيير المخاطر

Résumé:

Les prêts et facilités bancaires sont considérés comme l'un des services les plus importants fournis par les banques à leurs clients en combinant les excédents avec le déficit financier pour financer leurs investissements ou combler leurs besoins financiers grâce aux prêts d'exploitation qui ne dépassent pas l'année.

Cette étude vise à identifier les différentes façons dont la Banque traite une demande de prêt avant de prendre une décision afin de réduire tous les risques, y compris le risque de non-paiement.

Nous avons conclu notre étude sur le statut d'un prêt d'investissement dans la banque de développement locale en utilisant l'analyse financière comme la méthode la plus utilisée dans les banques algériennes.

Les mots clés: banque, prêts bancaires, risques, méthodes de gestion des risques.